



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة

مذكرة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: المالية والمحاسبة
التخصص: محاسبة

أثر تقرير مراجع الحسابات على جودة
التقارير المالية

(دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي)

تحت إشراف الأستاذ:
*محمد الدينوري سالمي

من إعداد الطالبات:
*ابتسام قادري.
*رميساء بوليف.
*إيمان خضير.

لجنة المناقشة

مؤطرا ومقررا	أستاذ تعليم عالي بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	محمد الدينوري سالمي
مقيم أول	أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ديدة كمال
مقيم ثاني	أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	بن خليفة احمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُمْطِرَ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْهُ سَلْطَنًا فَلَا يَسْمَعُ فِيهِ شَيْءٌ



اهداء

الحمد لله الذي أثار لي الطريق وكان لي خير عون، أهدي ثمرة جهدي إلى ما أخلص وأملك في هذه الدنيا إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حبه إلى من صد الأشواق عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من أدين لهم بحياتي أمي "مبروكة ميلودي" وأبي الغالي "محمد العربي قادري" أطال الله في عمرهما. وإلى الذي رزقني الله به حبيبي وشريك عمري وحياتي خطيبي الغالي "محمد الرزاق فضلاوي" فقد كان له فضل كبير في هذا العمل إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر إخوتي: زهير، أسعد، إبراهيم، شعيب، بالخير، علي، صبرينة، أيمن، مباركة، نور الهناء، أحمد، إلى كل عائلة خطيبي كل باسمه إلى أصدقائي وأحبابي بدون إستثناء، إلى زملائي المشاركين معي في هذا العمل رميساء بوليفه وإيمان خضير، إلى أستاذي الفاضل المشرف "محمد الدينوري سالمى" الذي له الفضل الكبير في هذا العمل، إلى كل الأساتذة والمعلمين من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي، إلى كل الذين تعاونوا معنا في الاستبيان وقدموا لي يد المساعدة ومن شعبتي وكان بجانبني، إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا ولوطننا نعم المولى ونعم النصير.

إبتسام قادري



اهداء

الحمد لله الذي بفضلہ وصلت لما أريد
فخرنا وشرفنا أعتز بهما فوق الواجب أهدي ثمرة جهدي وهذا العمل المتواضع
إلى بهجة قلبي و رفيقة عمري التي جعلت لي من دعائها طريقا لنجاح

أمي الحبيبة

إلى من جرع الكأس فارحاً ليسقيني قطرة الحب, إلى من حملت إسمه و
بكل فخر, إلى الذي طالما كنت في عينه فتاة ناجحة وطموحة

أبي الحبيب

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله, لمن كانوا جزء مني و خلعي الثابتة,
لمن بهم أكبر وعليهم أعتمد وبوجودهم زدت قوة وأكثر

إخوتي الغوالي

إلى القلوب الطاهرة الزكية, إلى رباحين حياتي ومن عرفته معهم معنى الحياة

أخواتي

إلى روح أخي الطاهرة رحمة الله عليه

إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى الرفيقات

سورية * شهيناز * أسماء * مروي * إكرام * دنيا

إلى من ساندوني بمختلف العبارات والكثير من الدعوات لكل الأهل والأقارب ولمن

عزهم قلبي والأصدقاء كل بإسمه

إلى من شاركوني هذا العمل بإتسام * إيمان

إلى أستاذي المشرفه سامي محمد الدينوري

بوليفه رميساء



امساء

إلى من سكن قلبي.... إلى القلب النابض...

إلى رمز الحنان والحب والتضحية...

امي الغالية

إلى من زرع القيم و المبادئ الإسلامية...

إلى من أفنى زهرة شبابه في تربية أبنائه...

والدي الحبيب

إلى رفقاء عمري... إلى ربحان حياتي...

حفظهم الله من كل شر...

اخوتي

إلى من أخذ بيدي ورسم الأمل في كل خطوة مشيتها

إلى كل من ساعدني في انجاز هذه الدراسة شكري الجزيل وامتناني

إيمان خضير

شكر وعرفان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المذكورة بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد .

كما لا يسعنا أن نخص بأسمى الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل

"محمد الدينوري سالمى" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة ودعمه العلمي

و لتوجيهاته القيمة.

كما يسعنا أن نتقدم بكامل عبارات الشكر للزميل الذي لم يبخل علينا بالمساعدة

"محمد الرؤوف سالم"

وبعدما الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة ولكل الأساتذة الذين كان لهم

الفضل في كل مراحل دراستنا، ولا ننسى فضل الذين ساهموا في الإجابة على

استبيان الدراسة.

كما نتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد

الملخص :

تهدف دراستنا إلى إبراز أثر تقرير مراجع الحسابات على جودة التقارير المالية، ذلك من خلال الدور المحوري الفعال الذي يلعبه مراجع الحسابات، وتقييم مدى إلتزامه بمسؤولياته المهنية من توافر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية لديه، و إلتزامه بتخطيط عملية المراجعة الجيدة، وذلك من خلال تقريره الذي يبدي فيه رأيه الفني والمحايد على صحة وصدق و إنتظامية الحسابات السنوية ومدى شفافيته وصدقها في التعبير عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي، لتحقيق جودة عالية للتقارير المالية.

- ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع الإستبيان على مجموعة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات وخبراء محاسبين وآخرون في نفس المجال بولاية الوادي 2021، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:
- أجمع أفراد عينة الدراسة على أنه كلما زادت أهمية العوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي ازداد تأثير العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.
 - أجمع أفراد عينة الدراسة على أن التأكد من صحة القوائم المالية من العوامل المؤثرة على جودتها.
 - أجمع أفراد العينة على أن كفاءة المراجع الخارجي لها تأثير كبير على جودة التقارير المالية.

Summary:

This study aimed to highlight the impact of the auditor's report on the quality of financial reports, through the effective pivotal role played by the auditor, and assessing the extent of his commitment to his professional responsibilities from the availability of scientific and practical competence and professional experience to him, and his commitment to planning a good audit process, through his report that He expresses his technical and impartial opinion on the validity, honesty and regularity of the annual accounts and the extent of their transparency and honesty in expressing the true position of the institution, the results of its work and its financial position, to achieve a high quality of financial reports.

In order to achieve the objectives of the study, then the questionnaire was distributed to a group of certified accountants, account keepers,

accountants experts and others in the same field in El-Oued State 2021. The study reached the following results:

The study sample members unanimously agreed that the greater the importance of the factors associated with the impact of the external auditor's report, the greater the impact of the factors affecting the quality of financial reports.

The study sample members unanimously agreed that checking the accuracy of the financial statements is one of the factors affecting their quality.

The sample members agreed that the efficiency of the external auditor has a significant impact on the quality of financial reports.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء.....	
شكر وعرفان.....	
الملخص.....	
I فهرس المحتويات.....	
V فهرس الجداول.....	
VI فهرس الأشكال.....	
VII قائمة الملاحق.....	
I قائمة الاختصارات.....	
أ - ب - ج - د المقدمة.....	
الفصل الأول: الإطار النظري لمراجع الحسابات.	
06 تمهيد.....	
07 المبحث الأول: نظرة عامة عن مراجع الحسابات.....	
07 المطلب الأول: مفهوم ومؤهلات مراجع الحسابات وأتعا به.....	
11 المطلب الثاني: طبيعة عمل مراجع الحسابات.....	
12 المطلب الثالث: حقوق مراجع الحسابات.....	
23 المبحث الثاني: نظرة عامة عن تقرير مراجع الحسابات.....	
23 المطلب الأول: مفهوم تقرير مراجع الحسابات والمحتوى المعلوماتي للتقرير.....	
25 المطلب الثاني: معايير إعداد تقرير مراجع الحسابات والمتطلبات المتعلقة بإعدادده.....	
31 المطلب الثالث: أنواع تقرير مراجع الحسابات وأهميته.....	
41 خلاصة.....	
الفصل الثاني: جودة التقارير المالية وإطار الدراسة الميدانية.	

43	تمهيد.....
44	المبحث الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية.....
44	المطلب الأول: مفهوم وأنواع التقارير المالية وأهدافها.....
53	المطلب الثاني: مفهوم وخصائص جودة التقارير المالية وأنواعها.....
58	المطلب الثالث: معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها.....
63	المبحث الثاني: منهج وإطار الدراسة.....
63	المطلب الأول: عينة وحدود الدراسة.....
63	المطلب الثاني: أدوات وبرامج الدراسة.....
66	المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.....
75	خلاصة.....
76	الخاتمة.....
79	قائمة المراجع.....
80	الملاحق.....

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	يوضح الإحصائيات الخاصة بالإستبيان	63
2-2	الوزان والاتجاهات لمقياس الكارت الثلاثي	65
3-2	معامل الثبات للإتساق الداخلي لل فقرات	66
4-2	توزيع العينة حسب الجنس	66
5-2	توزيع العينة حسب السن	67
6-2	توزيع العينة حسب الشهادة العلمية	68
7-2	توزيع العينة حسب المهنة	69
8-2	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	70
9-2	معاملات الارتباط بين المتغيرات	71
10-2	تقييم تأثير العوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي	72
11-2	تقييم تأثير العوامل المؤثرة على جودة التقارير	73

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1-1	معايير المراجعة الخارجية المقبولة قبولاً عاماً	27
2-1	يمثل نموذج تقرير مراجع خارجي نظيف	30
3-1	يمثل نموذج تقرير مراجع خارجي متحفظ	33
4-1	يمثل نموذج تقرير مراجع خارجي سلبي	35
5-1	يمثل نموذج تقرير مراجع خارجي بدون رأي	37
1-2	يوضح مستخدمي التقارير المالية وغرض كل مستخدم منها	52
2-2	تركيبية الأفراد حسب الجنس	67
3-2	تركيبية الأفراد حسب السن	68
4-2	تركيبية الأفراد حسب الشهادة العلمية	69
5-2	تركيبية الأفراد حسب المهنة	70
6-2	تركيبية الأفراد حسب الخبرة المهنية	71

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
86	الاستبيان	01
90	نتائج SPSS	02

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات:

الإختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
spss	Statistical Package for Social Science	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس المعايير المحاسبية الدولي

المقدمة

المقدمة

إن تطور الاقتصاد وتزايد حاجيات المجتمع أدى إلى ظهور شركات كبيرة، صاحبها انفصال ملكية هذه الشركات عن إدارتها وتوسع الفجوة بين الإدارة نفسها وفروعها المختلفة، وهو ما أظهر حاجة أصحاب هذه الشركات إلى التعرف على مدى كفاءة الإدارة في أداء مهامها وتقييم أداء الفروع الإدارية المختلفة والاستغلال الأمثل لموارد الشركة وبالتالي ظهور مهنة المراجعة الخارجية كأداة رقابية فعالة في يد الملاك أو المساهمين لرقابة من أوكلت لهم إدارة تلك الشركات.

يبدأ عمل المراجع من حيث ينتهي عمل المحاسب، فبعد انتهاء المحاسب من تجميع وتبويب وتسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات الناتجة عن نشاط المؤسسة، يأتي دور المراجع في الحكم على مدى سلامة هذه العمليات وخلوها من الأخطاء وربما من التلاعبات وهنا تتجلى عملية المراجعة، ولقد أدرك أصحاب المصلحة في المؤسسة، أن المراجعة هي الوسيلة القادرة للحكم على مدى تعبير مخرجات المحاسبة (القوائم المالية) على الواقع الفعلي لها، وذلك من خلال ما يعرف بتقرير المراجع الخارجي باعتباره المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية الختامية للمؤسسة، ومن اجل ذلك نجد أن هناك طلبا متزايدا من مستقبلي التقرير على محتواه من معلومات ويتركز هذا المحتوى بصفة أساسية في التأكيد الذي يقدمه المراجع الخارجي بشأن مدى إمكانية اعتماد أصحاب المصلحة على ما توصله لهم القوائم المالية للمؤسسة من معلومات ثم مراجعتها.

إن التركيز الأساسي في التقارير المالية هو المعلومات التي تعبر عن أداء المؤسسة، والتي يتم قياس تقدمها من خلال الربحية ومكوناتها والتدفقات النقدية مبنية حسب الأنشطة، وأن تكون المعلومات المحتواة في التقارير المالية تتميز بالجودة والإفصاح عن كل المعلومات التي يردونها مستخدمي التقارير المالية، وتحدد مكانة المؤسسة وسمعتها في محيطها الاقتصادي بمدى شفافية تقاريرها المالية وما تقدمه هذه التقارير من معلومات تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة بدون مغالطات.

1- الإشكالية:

من خلال ما تقدم، وحتى يتمكن من الإلمام بموضوع الدراسة قمنا بتوزيع إستبانه على مجموعة من الخبراء المحاسبين ومراجعي الحسابات، وذلك قصد بيان مدى أثر تقرير مراجع الحسابات على جودة التقارير المالية، ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يؤثر تقرير مراجع الحسابات على جودة التقارير المالية ؟

وانطلاقاً من التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ هل يوجد أثر للعوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية ؟
- ❖ هل يوجد أثر للعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية ؟

2- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي سنعتمد عليها في دراستنا، والتي سوف نقوم بتأكيداها أو نفيها أثناء الدراسة وتتمثل في:

أ- الفرضية الرئيسية:

- يوجد أثر لتقرير مراجع الحسابات على جودة التقارير المالية.

ب- الفرضيات الفرعية:

- يوجد أثر للعوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية.

- يوجد أثر للعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.

3- مبررات اختيار الموضوع:

❖ أهمية الموضوع من الجانب العلمي بالنظر للدور الحيوي الذي تلعبه المراجعة في بناء وتوجيه قرارات

مستخدمي القوائم المالية لما تمنح من ثقة وصدق وشرعية هذه القوائم .

❖ تسليط الضوء على تقرير المراجع الخارجي و جودة التقارير المالية .

❖ تطابق الدراسة وفقاً لما يتطلبه تخصص المحاسبة والمالية

❖ رغبة الباحث في الإطلاع والإلمام بالدراسة

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

❖ التعرف على طبيعة عمل مراجع الحسابات والحقوق التي يتمتع بها، والواجبات التي يجب الالتزام بها.

❖ التعرف على المسؤوليات القانونية للمراجع وطبيعتها.

❖ التعرف على تقرير مراجع الحسابات وكيفية إعداد المعلومات التي يحتويها.

❖ التعرف على معايير إعداد تقرير مراجع الحسابات والأنواع المتعلقة به.

❖ التعرف على مستخدمي التقارير المالية وأنواعها.

❖ التعرف على معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها.

5- أهمية الدراسة:

❖ التعرف على أهمية الإجراءات والأساليب التي يتعين على المراجع القيام بها عند عملية مراجعة القوائم المالية.

❖ إبراز الأهمية ودرجة الاستفادة من المراجعة الخارجية في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة.

6- منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية ومختلف التساؤلات المطروحة من خلال هذا البحث، سوف يتم اعتماد المناهج المعتمدة في البحث العلمي وفق ما تقتضيه طبيعة وعناصر البحث.

حيث سيعتمد على المنهج الوصفي الذي يأخذ جانب كبير من البحث وذلك في الدراسة النظرية التي تطرقت لكل من مواضيع المراجع الخارجي وتقريره وجودة التقارير المالية، والمنهج التحليلي الذي احتوى على الدراسة التطبيقية وذلك بعرض وتحليل نتائج هذه الدراسة.

7- صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات، والتي تواجه معظم الطلبة والباحثين، ولعل أهمها:

❖ صعوبات متعلقة بالجانب الإحصائي وتحليل النتائج.

❖ الفترة المحددة لتقديم هذه الدراسة تعتبر قصيرة مقارنة بأهميتها.

8- محتوى البحث:

لإنجاز هذه الدراسة والإلمام بكل جوانبها تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين، وذلك على النحو

التالي:

الفصل الأول تضمن الإطار النظري لمراجع الحسابات والذي قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول نظرة

عامة عن مراجع الحسابات، والمبحث الثاني نظرة عامة عن تقرير مراجع الحسابات.

الفصل الثاني تضمن الإطار النظري لجودة التقارير المالية قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول شمل جودة التقارير المالية، أما المبحث الثاني منهج وإطار الدراسة الميدانية.

أما خاتمة بحثنا فقد ضمناها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مدعمين إياها لاقتراحات نظرية وأخرى عملية لعلها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال وما التوفيق والسداد إلا من عند الله وحده.

الفصل الأول: الإطار النظري لمراجع الحسابات.

تمهيد:

تعارض المصالح وتباين الأهداف بين كل من عليهم مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية (إدارة الشركة)، والذين في العادة يحرصون على تقديم معلومة مالية من شأنها تحسين صورة الشركة بهدف تعظيم العوائد التي يحصلون عليها، وبين أصحاب المصالح الأخرى من خارج الشركة الذين تتمثل أهدافهم في الحصول على معلومة مالية تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة لغرض تعظيم أرباحهم، أدى إلى ظهور الطلب على مهنة مستقلة ومحيدة عن كل الأطراف، تعمل على طمأنة هؤلاء المستخدمين بأن المعلومات المالية المعدة من طرف الإدارة صادقة وصحيحة بحيث يمكن الاعتماد عليها.

وهذه المهنة هي مهنة المراجعة التي يجب أن تمارس من طرف أشخاص لهم القدرة المعرفية والعلمية التي تسمح لهم من إبداء رأي فني محايد عن المعلومات المالية، وذلك بالاعتماد على الخبرة العملية والمهنية المكتسبة للمستخدمين، ومجموعة من التقنيات والمعايير التي تعتبر الأدوات التي يستخدمها المراجع لتنفيذ المهمة الموكلة له. من أجل الوصول إلى إعداد تقرير عن المهنة يبين فيه المراجع رأيه حول القوائم المالية المعدة من طرف الإدارة، ومن ثم إيصال هذا الرأي عبر تقرير لأصحاب المصالح الذين يعتمدون عليه للاطمئنان عن صدق المعلومات المالية المقدمة له لذا سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري لمراجع الحسابات بالاعتماد على مبحثين تكون على النحو التالي:

المبحث الأول: نظرة عامة عن مراجع الحسابات.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن تقرير مراجع الحسابات.

المبحث الأول: نظرة عامة عن مراجع الحسابات.

يقوم بعملية المراجعة والفحص شخص له القدرة على مراجعة القوائم المالية والتوصل إلى رأي بصددتها، هذا الشخص تطلق عليه عدة تسميات منها مراجع الحسابات، المراجع الخارجي، المراجع القانوني للحسابات مراقب الحسابات وفي الجزائر يسمى بمحافظ الحسابات، وكل هذه التسميات يقصد بها ذلك الشخص الذي تتوفر فيه الشروط والأركان والصفات التي تمكنه وتؤهله للقيام بعملية المراجعة ونيل ثقة مستخدمي القوائم المالية، وسيبين هذا المبحث بالتفصيل مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الشخص من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: مفهوم ومؤهلات مراجع الحسابات وأتعايه.

الفرع الأول: مفهوم مراجع الحسابات.

وردت مجموعة من التعاريف والكتابات التي تحدد صفات المراجع فنحاول أن نذكر جزء منها.

أولاً: تعريف مراجع الحسابات.

1- المفهوم العام لمحافظ الحسابات:

هو شخص مهني مستقل يقوم بالمصادقة على صدق وشرعية القوائم والوثائق السنوية للمؤسسة، كما تفوض مهمته من قبل جمعيات المساهمين والتي يتم تحديده في لائحة المهنيين المعتمدة في المحاكم كما يستلم تفويض المساهمين لإنجاز مهمته وتقدم رأيه الخاص حول الحسابات السنوية للمؤسسة.

2- المفاهيم القانونية حول محافظ الحسابات:

حسب المادة 22 من القانون 01/10 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق لـ 11/07/2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات على أنه: "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به ."

كما عرف القانون التجاري محافظ الحسابات حسب المادة 715 مكررة 4 على أنه: "المراجع القانوني (أو مندوب الحسابات) هو الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة باستثناء أي تدخل في التسيير في التحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة (أو مجلس المديرين) وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، ويصادق

على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة وصحة ذلك كما يتحقق إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.¹

يعرف مراجع الحسابات على أنه:

هو شخص يمارس مهنة المراجعة كعضو في مكتب أو شركة مراجعة مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية ويشترط في العضو الممارس لهذه المهنة توافر القواعد العامة للمراجعة المتعارف عليها، والمتعلقة بشخص المراجع وهي التأهل العلمي المناسب، والتدريب المهني المحدد، والكفاءة المهنية المتعلقة بالاستقلال والحياد، بالإضافة إلى بذل العناية المهنية المناسبة والكافية، ويقوم مراجع الحسابات بعملية المراجعة المالية وفقا لمعايير المراجعة الدولية المتعارف عليها.²

ويعرف أيضا بأنه: شخص مهني مستقل من خارج الشركة محل المراجعة، يعين بواسطة المالك، ويتمتع باستقلال كامل في ممارسته لمهام مراجعته، هدفه الرئيسي هو إبداء رأيه في السلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة محل المراجعة، وبالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية للشركة، فإنه يمكنه أيضا القيام بمهام مراجعة الالتزام، ومراجعة التشغيلية لنفس الشركة، كما يمكنه مزاولة المهنة كفرد أو من خلال عضويته في شركة ويزاول مهنته هذه بترخيص معتمد وفقا لقوانين مزاولة المهنة.³

ثانيا: صفات المراجع.

سنستطرق في هذه النقطة لبعض الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية والأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها المراجع وهي⁴:

- 1- أن يكون محافظا على أسرار العميل الذي يراجع أعماله، وأن لا يقوم بالإفصاح عن معلومات يطلع عليها خلال عمله؛
- 2- أن يكون عمليا ومواكبا لما هو جديد في القوانين والتشريعات؛
- 3- أن يكون حرا غير تابعا لأي جهة إلا لضميره، وأن يهتم بمصلحة عمله على مصالحه الشخصية؛

¹ فاطمة علاق، مسؤولية مراجع الحسابات في الجزائر وأثره على مصداقية التقارير وفق معايير المراجعة الدولية _دراسة ميدانية_، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، 2019، ص: 42-43.

² رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير المراجعة الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص: 20.

³ عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: (22_23).

⁴ ناصر الدين ديلمي، دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية _دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات

في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية: 2018، ص: 31.

- 4- أن يتصف بالصبر، حيث طبيعة عمله روتينية مما يؤدي إلى الملل؛
 - 5- أن يكون عمله في مجال اختصاصه، وأن يقدم النصيحة عندما تطلب منه إذا كانت مرتبطة بعمله؛
 - 6- أن يكون لبقاً في التعامل وأن يكون قادراً على التعبير بكل وضوح؛
 - 7- أن يكون أميناً وواقعياً، وأن يكون مستقلاً في رأيه؛
 - 8- أن لا يقبل العمل لأي عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته.
- كما أن المراجع يجب عليه أيضاً أن يتحلى بالصفات التالية:
- 1- أن يكون على علم تام بالأصول العلمية والتطبيقات العملية لعلم المحاسبة وإمساك السجلات، وأن يكون حريصاً على تتبع الاتجاهات في حقل اختصاصه، وأن يتفهم طبيعة وأساس كل حدث مالي سجل في دفاتر الشركة. ويجب على المراجع أن يتعمق بالمعالجات المحاسبية والأساس الذي اتبعته الشركة وإلا أصبحت عملية الفحص التي يقوم بها عملية آلية سطحية لا يتمكن من خلالها ببلوغ أهداف المراجعة؛
 - 2- أن يكون ملماً بالإضافة إلى إلمامه بعلم المحاسبة والمراجعة بأحكام القوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري وقانون الشركات والتشريع الضريبي؛
 - 3- يجب أن يكون متمكناً من لغته قادراً على التحدث بشكل جيد والكتابة بوضوح وبأسلوب جيد وبعبارات سلسلة لا غموض فيها ولا التواء؛
 - 4- يجب أن يكون متمسكاً بآداب وسلوك المهنة وأن لا يتسامح في مخالفتها تحت أي ضغط وأن يكون صبوراً؛
 - 5- يجب أن يكون قوي الشخصية وأن يتمتع بضبط النفس وسعة المهارة واللباقة والدقة في الحكم وعزة النفس والذكاء، وحضور البديهة وحسن معاملة الأفراد في الشركة المكلف بمراجعتها من موظفين ومديرين؛
 - 6- لا يصلح أن يدعي المراجع علماً بكل شيء فلا يقوم بالاستفسار عن مسألة يصعب عليه فهمها من المسؤولين أو موظفي الشركة مهما صغر شأنهم، إذ المفروض أنه شخص له تأهيل علمي وعملي خاص ولا يستطيع أن يحيط بكل شيء علماً. ويجب أن يكون لديه إدراك أن استفساراته وإيضاحاته لازمة لأداء مهمته وبدونها لا يمكنه أن يتم أعمال المراجعة على الوجه الكامل.

الفرع الثاني: مؤهلات مراجع الحسابات.

وتشمل مؤهلات مراجع الحسابات شروط مزاولة المهنة من خلال المشرع الجزائري لممارسة مهنة خبير محاسبي أو محافظ حسابات أو محاسب معتمد حيث يجب أن تتوفر الشروط التالية:¹

1- أن يكون جزائري الجنسية؛

2- أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو التالي:

- ✓ بالنسبة لمهنة خبير محاسبي أن يحوز على شهادة جزائية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها، تمنح الشهادات من معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية أو معهد معتمد من طرفه.
- ✓ بالنسبة لمهنة محافظ حسابات أن يحوز على شهادة جزائية لمحافظ حسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها، تمنح الشهادات من معهد التعليم المختص التابع للوزير المكلف بالمالية أو معهد معتمد من طرفه.
- ✓ بالنسبة لمهنة محاسب معتمد أن يحوز على شهادة جزائية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة، تمنح الشهادة من طرف مؤسسات التكوين المهني التابعة للوزير المكلف بالتكوين المهني أو من طرف المؤسسات المعتمدة من طرفه أو من طرف مؤسسات التعليم العالي.

3- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛

4- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛

5- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين؛

6- أن يؤدي اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لحل تواجد مكاتبتهم بالعبارات التالية " أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعمل عملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكنم السر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد ".

بالإضافة للشروط السابقة يجب أن يلم مراجع الحسابات بما يلي:²

- 1- المبادئ والطرق والنظريات المحاسبية وتطبيقاتها، والاقتصاد وإدارة الأعمال والعلوم السلوكية، والقانون التجاري والمدني وقوانين الجمارك وضريبة الدخل وضريبة المبيعات؛
- 2- الإلمام التام بمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية؛

¹ المادتين 06 و 08، القانون 01/10 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق 29 جوان 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، 2010، ص: 05.

² مصطفى يوسف الكافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، ط 1، مكتبة النجم العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 69.

- 3- أن يكون ملماً بالإحصاء الرياضي والحاسوب وتطبيقاته المحاسبية وكذلك بحوث العمليات؛
- 4- أن يكون المراجع متابعا لكل ما هو جديد في العلوم السابقة وكذلك ما يستجد من تشريعات وتعديلات للقوانين والأنظمة المرتبطة بعمله، وأن يكون ملماً باللغة العربية واللغة الأجنبية، بالإضافة إلى التأهيل العلمي السابق الذكر يجب أن يتمتع مراجع الحسابات بالتأهيل العملي الذي يمكنه من القيام بعمله بصورة سهلة؛
- 5- أن يكون مراجع الحسابات واقعياً في عمله وعند طلبه لأي بيانات أو معلومات وفقاً لتقريره الشخصي؛
- 6- أن يكون ملماً بالمعلومات الفنية الخاصة بالمؤسسة محل المراجعة عن طريق القيام بالزيارات المواقع الإنتاج والخدمات الإنتاجية والحصول على المعلومات الفنية عن طريق المختصين؛
- 7- أن لا يقوم بإبداء ملاحظات في تقريره عن ظروف غير ملائمة للمؤسسة؛
- 8- أن يكون متابع للحالات التطبيقية وما تنشره الهيئات والجمعيات والمنظمات العلمية الدولية في تقارير عن تطبيقات الممارسة الفعلية.

المطلب الثاني: طبيعة عمل مراجع الحسابات.

يتولى المراجع مهمة المراجعة بطرق محددة قانوناً، وتوكل له مهام معين يقوم بها في إطار عملية المراجعة.

الفرع الأول: مهام المراجع.

يرى هاورد وستيلي (Howard, F. Stteler) أن المراجع هو من يقوم بمزاولة مهنة المراجعة، حيث تتمثل مهمته في المصادقة على صحة الحسابات وطابعها المقنع من حيث مطابقتها للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً دون إهمال للطابع الاقتصادي والاجتماعي لمهنة المراجعة، كما أن عملية فحص الحسابات قد تتوسع إلى مجالات أخرى. ومن خلال المصادقة على صحة الحسابات، فإن المراجع يجب أن يبين مدى تعبير الوثائق المقدمة بصدق عن الوضعية الحقيقية للشركة، ويجب أن يكون قادراً على تقييم أن القوائم المالية تعبر بشكل صادق وعادل عن واقع الشركة.

لتبيان مهام المراجع، يجب الحديث عن مهمته بعد الحديث عن مهام المحاسب، حيث أن المحاسب يقوم بعملية تسجيل وترتيب وتلخيص وتجميع البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الشركة بطريقة منهجية ومنطقية بغرض إنتاج معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات. وتكون المعلومات في شكل قوائم مالية، هذه الأخيرة التي تمثل مخرجات المحاسبة تعد مدخلات بالنسبة للمراجعة، حيث يقوم المراجع بعملية إنتقادية وتحليلية لها من خلال جمع وتقييم أدلة الإثبات للتأكد من صحتها وتوصيل النتائج التي تتأسس على أساس تلك الأدلة، والتي تشير إلى عدالة عكس نتائج الأحداث الاقتصادية التي تمت عن طريق العملية المحاسبية.¹

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005، ص: (04 _ 05).

ويرى محمد السيد سرايا¹: أن المراجع هو نوع معين من المحاسبين تتركز مهمته في عملية الفحص والمراجعة، حيث يتحقق من صحة مزاعم ونتائج شخص آخر هو معد القوائم المالية، وحتى تتم هذه المراجعة بكفاءة فإنها يجب أن تعتمد على قواعد ومعايير وأسس منطقية وثابتة والتي تحدد مفهوم العملية والظروف التي تمارس فيها عملية المراجعة".¹

وبصفة عامة، فإن عمل المحاسب يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ومعلومات مالية أخرى مفيدة للشركة وأطراف أخرى، بينما عمل المراجع فلا يؤدي إلى خلق المعلومات المالية، وإنما يضيفي الثقة على تلك المعلومات وزيادة قيمتها عن طريق تقييمها بطريقة تحليلية إنتقادية وتوصيل نتائج ذلك التقييم في شكل تقرير يبيدي من خلاله رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية إلى الأطراف المستخدمة لها.

الفرع الثاني: تعيين وعمل مراجع الحسابات.

يقصد بتعيين المراجع بمهمة تتمثل في مراجعة حسابات الشركة والتأكد من أنها صحيحة ومنظمة ومعدة طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، وأن القوائم المالية تعطي صورة صادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها. وفيما يخص طريقة تعيين المراجع فإنها تختلف حسب نوع المهمة المكلف بها، فإذا كانت مهمة مراجعة قانونية فتعيينه يعود للمساهمين أو الملاك من خلال الجمعية العامة باعتبار المراجع الخارجي يعمل وكيلا عن المساهمين لرقابة أعمال الإدارة أو أي طرف آخر له علاقة، وذلك حسب الهدف من المهمة.

وعكس التعيين هو العزل، ويقصد به إنهاء مهام المراجع أو التخلي عن خدماته، والأصل أن من يقوم بالتعيين هو من يقوم بالعزل أو إنهاء المهام، كما قد يكون التخلي عن مهمة المراجعة بمحض إرادة المراجع وذلك لأسباب شخصية أو موضوعية تجعله يقدم استقالته.

وبالنسبة للمراجع الخارجي، ونظرا لاستقلالته المطلقة عن الشركة، فإن القوانين في مختلف البلدان وكذلك التعليمات واللوائح الصادرة عن المنظمات المهنية وضعت شروطها لعزله كي لا تمارس عليه الشركة ضغوطا تؤثر على استقلالته. ويرى هادي التميمي أن الاستقلالية تعتبر العمود الفقري لممارسة مهنة المراجعة، ويمكن القول أنه دون استقلالية تصبح المراجعة دون فائدة.²

¹ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد التدقيق والمراجعة: الإطار النظري -المعايير والقواعد -مشكل التطبيق العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 28_29.

² عمر شرقي، التنظيم المهني للمراجعة_دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2012، ص: 52.

المطلب الثالث: حقوق و واجبات مراجع الحسابات ومسؤولياته.

تنص أغلب القوانين الخاصة بمهنة المراجعة على الحقوق التي يتمتع بها المراجع، وكذلك الواجبات التي يجب عليه الالتزام بها، ويمكن ذكر حقوق وواجبات مراجع الحسابات فيما يلي¹:

الفرع الأول: حقوق مراجع الحسابات.

حتى يستطيع مراجع الحسابات أداء عمله بكفاءة وعملية ينبغي أن يتمتع بمجموعة من الحقوق وفقا بما تقتضي به قواعد ومبادئ المراجعة.

أولاً: الحقوق المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.

يمكن تلخيص أهم الحقوق التي تمنح لمراجع الحسابات بصفة عامة فيما يلي:

- 1- حق الاطلاع على جميع الدفاتر وسجلات ومستندات المؤسسة محل المراجعة في أي وقت وبدون إستثناء؛
- 2- حق طلب جميع البيانات والمعلومات والإيضاحات التي يراها ضرورية لتنفيذ عملية المراجعة، حيث قد يحتاج إلى إيضاحات أو تفسيرات من قبل المديرين أو الموظفين حول ما ورد بالدفاتر والسجلات والمستندات وليس للإدارة حق المنع؛

3- حق مراجعة أصول الشركة والتزاماتها وذلك لإعطاء رأي في محايد حول الوضعية المالية للمؤسسة؛

4- حق الحصول على صور من جميع المراسلات والبيانات التي ترسلها الإدارة للمساهمين لدعوتهم لحضور اجتماع الجمعية العامة؛

5- كما له الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة، وإبداء رأيه فيما يخص النواحي المالية والمحاسبية؛

6- حق مناقشة عزله أمام الجمعية العامة.

ثانياً: الحقوق حسب القانون الجزائري.

من أجل الممارسة الجيدة لمهام مراجع الحسابات والقيام بواجباته على أحسن وجه، يتمتع مراجع الحسابات بمجموعة من الحقوق ضمنها له المشرع الجزائري، نلخصها في الآتي²:

- 1- يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والمراسلات، محاضر جلسات مجلس الإدارة، وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة والهيئة؛
- 2- يمكن لمحافظ الحسابات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة، الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها؛

¹ حسام بوظفارة، عقي حري، الالتزام بأخلاقيات المهنة ودوره في تحسين جودة خدمات مراجعي الحسابات دراسة عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2015، ص: 39.

² المواد 31/32/33/36/37/38 من القانون رقم 10_01، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 2010/06/29، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، 2010، ص: 07.

- 3- يحق لمحافظ الحسابات، طلب الكشف المحاسبي الخاص بالشركة، وهذا الأخير يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية، التي ينص عليها القانون؛
 - 4- له الحق الحضور في الجمعيات العامة كلما تستدعي للتداول على أساس تقريره، ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته؛
 - 5- تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته، ولا يمكن أن يتلقى أي أجر أو امتياز مهما يكن شكله، باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته؛
 - 6- له الحق في الاستقالة دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب أن يلتزم بإشعار مسبق مدة ثلاثة أشهر ويقدم تقريراً عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.
- بالإضافة للحقوق السابقة يتمتع مراجع الحسابات في الجزائر بالحقوق التالية:¹

- 1- مراجع الحسابات له الحق في طلب التعاون اللازم من موكله قصد القيام بمهمته، وعلى الخصوص أن تقدم له كل الوثائق اللازمة لتكوين الملف الدائم للمؤسسة، أن يشارك موظفو المؤسسة المكلفون بمسك المحاسبة ورقابتها مشاركة فعالة، أن يسهل له دخول المصالح من أجل الحاجات التي تتطلبها مهمته، أن تجمع وترتب كل الوثائق اللازمة وتوضع تحت تصرفه، أن يطلع على كل الوقائع التي من شأنها تغيير الكيفيات والواجبات التعاقدية المحددة في الاتفاقية أو رسالة التكليف بمهمة تغييراً جوهرياً؛
- 2- في حالة عدم تمكين المراجع من ممارسة حقه، أو لاحظ تجاهلاً لواجبات التعاون أو قصوراً يعرقلان أداء مهمته، فله الحق أن يبلغ بذلك مسيري المؤسسة كتابياً ويطلب منهم تدارك ذلك؛
- 3- في حالة حدوث نزاع حول الأتعاب المستحقة أو كيفية دفعها، فإنه يجوز لأطراف النزاع بناء على اتفاق مشترك بينهم أن يطلبوا تحكيم الهيئة المنظمة، وفي حالة عدم المصالحة يمكنهم اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة؛
- 4- لمراجع الحسابات الحق في الاستعانة بأي خبير مهني على نفقته وتحت مسؤوليته؛
- 5- يجوز لمراجع الحسابات في حالة عدم تقاضيه مقابل أتعابه المستحقة، أن يمارس حق حجز الوثائق والدفاتر التي أعدها بنفسه بمناسبة قيامه بمهمته، وذلك دون المساس بحق الإطلاع المنصوص عليه قانوناً لصالح الإدارة الجبائية.

الفرع الثاني: واجبات مراجع الحسابات.

تتمثل واجبات مراجع الحسابات فيما يجب أن يقوم به من أعمال مختلفة لإنجاز برنامج مراجعته على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال.

¹ المواد 26/ 27/ 29/ 31/ 33/ 34 من المرسوم التنفيذي رقم 96 136، المتضمن أخلاقيات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 21/ 03/ 2003، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، سنة 2003، ص: 80.

أولا :الواجبات المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً

يلتزم مراجع الحسابات بصفة عامة بعدة واجبات نذكر منها:¹

- 1- ضرورة التزام المراجع بقواعد قانون شرف المهنة وآدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله كمراجع؛
- 2- ضرورة التزام المراجع بمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذه لعملية المراجعة؛
- 3- يجب على المراجع أن يقدم التوصيات والاقتراحات فيما يخص معالجة وتصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها، حسن سير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة؛
- 4- فحص قائمة المركز المالي للتحقق من أنها تعبر تعبيراً صحيحاً عن الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية؛
- 5- ضرورة حضور المراجع شخصياً أو أحد مساعديه اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة لمناقشة تقريره.

ثانيا: الواجبات حسب القانون الجزائري.

لمراجع الحسابات عدة واجبات يفرضها عليه القانون، نلخصها في النقاط التالية:²

- 1- يشهد بأن الحسابات منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماماً لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- 2- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- 3- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو الميسرين؛
- 4- يتعين على مراجع الحسابات الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة عشر سنوات ابتداء من أول يناير (جانفي) الموالي لآخر سنة مالية للعهد؛
- 5- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراجعها أو المؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو الميسرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- 6- يعلم الميسرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو يطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛

¹ محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص: 62_65.

² المواد 23/24/40 من القانون 10_01، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29/06/2010، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 42، سنة 2010، ص: 07_08.

7- يفحص ويقيم وثائق الشركة أو الهيئة ومراجعة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير؛

8- عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدججة أو حسابات مدعمة، يصادق مراجع الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدججة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير مراجعي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار؛
بالإضافة للواجبات السابقة يلتزم مراجع الحسابات في الجزائر بالواجبات التالية:¹

1- المراجع ملزم بدراسة الحلول الأكثر ملائمة، واقتراحها حسب الطبيعة المسندة إليه في ظل احترام الشرعية.
2- في حالة تعيين أكثر من مراجع حسابات، فإن كل واحد منهم يقوم بمهمته ويتحمل شخصيا مسؤوليته كاملة في ذلك؛

3- يجب على المراجع أن يعلم مجلس الهيئة المنظمة في أجل شهر واحد، برسالة موصى عليها مع وصل إسلام بأي حدث هام طرأ على حياته المهنية، ولا سيما في المتابعات الإدارية أو القضائية، النزاعات الخطيرة مع زملائه أو موكله، توقف نشاطاته نهائيا، تغيير مكان ممارسة المهنة؛

4- يجب على مراجع الحسابات أن يبلغ الهيئة المنظمة تعيينه بواسطة رسالة موصى عليها مع وصل استلام في أجل 10 أيام من تاريخ قبول كل توكليه؛

5- في حالة خلاف بين أعضاء الهيئة المنظمة، فيجب عليهم محاولة حله بالتراضي أو عرضه على غرفة الانضباط والتحكيم؛

6- على المراجعين ضمان تأطير وتكوين محافظي الحسابات والتكفل بانشغالهم المهنية مع دفع تعويض لهم عن المهام والأعمال المسندة إليهم، ويحدد نظام التربص الذي يوافق عليه مجلس المراجعة قانونا وكيفيات إجراء التدريب والقواعد المطبقة على المتربصين.

ويجب على مراجع الحسابات (محافظ الحسابات) إعداد التقارير التالية:²

- ✓ تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر؛
- ✓ تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدججة عند الاقتضاء؛
- ✓ تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة؛
- ✓ تقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛

¹ المواد 07/13/14/17/21/22/23 من المرسوم التنفيذي رقم 96_136، المتضمن أخلاقيات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 15/04/1996، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، سنة 1996، ص: 07_08.

² المادة 25 من القانون 10-01، المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29-06-2010، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، سنة 2010، ص: 07.

✓ تقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخير والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛

✓ تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛

✓ تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

وتجدر الإشارة إلى أن معايير التقارير وأشكال وآجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة تحدد عن طريق التنظيم.

الفرع الثالث: مسؤوليات مراجع الحسابات القانونية.

فمدقق الحسابات شخص ينتمي إلى مهنة لها معاييرها، ولها أداة سلوك نائية ويطلب منه بذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء عمله، وعليه أن يؤدي عمله باستقلال وحياد تام حتى لا يتأثر رأيه بمواقف الآخرين ويكون مستندا على حكمه المهني، ويتوقع منه أن يؤدي عمله بجودة تضاهي أعمال الآخرين، وإذا كان الضرر مصحوبا بسوء نية كأن يخالف القوانين المعمول بها، فقد يحكم عليه بالغرامة أو السجن أو كليهما.

أولا: مسؤولية مدنية: إن المراجع مسؤول تجاه الشركة وتجاه الغير، وعله تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء أو تقصير، غير أنه لا بد من إثبات الضرر أو التقصير بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتصنف إلى نوعين:

1- مسؤولية المراجع القانونية اتجاه عملائه.

تنشأ مسؤولية العلاقة التعاقدية تجاه عميل التدقيق وتعتمد أصلا على وجود عقد مبرم بين الطرفين، وقد يكون مكتوبا ومشملا على حقوق و واجبات كل من الطرفين، ولذلك يفضل أن يكون العقد كتابة، وإذا كانت هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب أن تكون واضحة وظاهرة في العقد. وقد يكون الاتفاق بين الطرفين شفويا وغير مكتوب، ولكن في هذه الحالة سوف يصعب إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين سوف يعتمد الأمر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الإثبات.

1-1 أركان المسؤولية التعاقدية:

- أن يكون هناك التزام بين الطرف المدقق سواء في العقد أو في القانون؛
 - أن يكون هناك خطأ من جانب المدقق أو إهمال أو تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه؛
 - أن ينتج مباشرة عن إهمال المدقق في تأدية واجباته أضرار بالعميل ويجعله يستحق تعويضا عن ذلك.
- ويتحمل المدقق مسؤولية الإخلال بأحكام العقد، أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه، ويعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة العملية ويحدد له الحدود الذي سيعمل المدقق في إطارها (مسؤولية تعاقدية)؛

وقد يشترك فيها العميل ذاته في حدوث إهمال المدقق في الفضل في بذل العناية الكافية أو الأداء المناسب لواجباته، وفي هذه الحالة سيجد المدقق دفاعاً قانونياً عن إهماله. ومن الوسائل التي يلجأ إليها المدقق في الدفاع عن إدعاءات العميل بالإهمال فإنه يتم تحديد مسؤولية المدقق ونطاق تطبيقها من خلال استخدام كل من خطاب الارتباط وخطاب التمثيل. وخطاب الارتباط هو خطاب موجه من المدقق إلى عميله، يحدد فيه مسؤولياته ومسؤوليات العميل في آن واحد، أما خطاب التمثيل فهو خطاب من العميل إلى المدقق يوضح بأن المسؤولية الأولية للتمثيل العادل للقوائم تظل مع الإدارة وليس المدقق.¹

2- مسؤولية المراجع تجاه الغير:

وهي المسؤولية التي تنشأ تجاه الغير ممن لم يرتبط معهم المدقق بعقد، والغير هو الطرف الثالث، وقد يكون منتفعاً أصيلاً، أو بشكل غير مباشر. وهذه المسؤولية موضع خلاف، حيث يرى البعض أنه توجد مسؤولية للمدقق إذا لم يكن هناك عقد.

لقد بينت الأدبيات أن مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث فيه خلاف، وقد يكون الطرف الثالث مستفيداً أساسياً من البيانات المالية، أو مستفيداً غير أساسي، أما المستفيد الأساسي فهو الطرف الذي يكون المدقق على علم مسبق بأنه يستخدم البيانات المالية، أما المستفيد غير الأساسي فهو الطرف المسمى من بداية عملية التدقيق. فأحياناً يقوم العميل بإبلاغ المدقق بأن طرفاً ثالثاً سيعتمد على تقريره عند اتخاذ قرارات معينة، وعلى سبيل المثال، إعلام المدقق بأن البيانات المحاسبية المدققة من قبله ستعرض على شركة أخرى لغرض الشراء، أو تقدم لأحد البنوك من أجل الحصول على قرض، ففي مثل هذه الحالات فإن المدقق واجب بذل العناية المهنية المعقولة تجاه الطرف الثالث، وبالتالي يتحمل المدقق المسؤولية تجاه هذا الطرف في حالة الإهمال العادي، والإهمال الجسيم، والغش، كما هو الأمر بالنسبة للعميل.

ومن الواضح أن مدقق الحسابات لا توجد بينه وبين من يطلعون على القوائم المالية التي بعد تقريره بشأنها أو الذين يستخدمونها في أغراض متعددة أي علاقة تعاقدية، ولا يوجد أي التزام من قبلهم لأنه لن يتعاقد بطريقة مباشرة معهم، على عكس علاقته بموكليه أصحاب المشروع.

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن المدقق يعتبر مسؤولاً أمام الغير عن غش أو الإهمال الجسيم الذي يرقى مرتبة الغش، ويعتبر مسؤولاً إذا كان يعلم بأن القوائم المالية التي تحمل تقريره ستقدم إلى شخص معين بالذات بغرض الاعتماد عليها، ولكن لا يعتبر مسؤولاً من قبل الغير في غير هذه الأحوال.

¹ هدى خليل إبراهيم الحسني، مسؤولية مراقب الحسابات، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، 2011، ص: 292.

وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المدققون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية التدقيق، كانت من الأسباب الرئيسية هي فشل المدقق في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليه (مسؤولية تقصيرية).

ولكي تنعقد المسؤولية المدنية بنوعيتها التعاقدية والتقصيرية ضد مدقق الحسابات يجب أن تتوفر أركان هي:

2-2) أركان المسؤولية التقصيرية.

- حصول إهمال وتقصير من جانب المدقق في أداء واجباتها المهنية؛

- وقوع ضرر لأصحاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المدقق؛

- رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير، وبين إهمال وتقصير مدقق الحسابات؛

ثانيا: المسؤولية التأديبية: يتحمل مراجع الحسابات المسؤولية التأديبية عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية، وحسب القانون رقم 01-10 يتحمل محافظ الحسابات والخبير المحاسبي والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية عن مخالفتهم أو تقصير تقني أو أخلاقي في قواعد مهنية عند ممارسة وظائفهم، وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق الترتيب التصاعدي حسب خطورتها فتحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم وتتمثل العقوبات فيما يلي:

1- الإنذار

2- التوبيخ

3- التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر الش

4- طبع من الجدول¹.

إذا لم يتوفر القصد الجنائي ممكن مساءلة مدقق الحسابات مسؤولية تأديبية لأنه خالف قواعد آداب وسلوك المهني.

وبالنسبة لإدارات مدقق الحسابات، فلقد حددت لائحة العاملين بهذه الإدارات العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها وهي: الإنذار، والخصم من المرتب مدة لا العالوة أو الترقية، والفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش، أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو من بعض المعاش أو المكافأة.

1- أركان المسؤولية التأديبية: لا تقوم إلا بتوافر ركنين مادي ومعنوي.

1-1) الركن المادي:

ويتمثل في العامل الإيجابي أو السلبي الذي يصدر من المدقق فإذا لم يوجد خطأ ولم يثبت إخلاله بواجبه الوظيفي أو التزامه المهني، فلا يمكن مساءلته تأديبيا وتقوم الجريمة التأديبية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي والمهني، ولو لم يقع

¹ المادة 63، القانون رقم 01_10 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجزائر، المؤرخ في 29 يونيو 2010، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 42، سنة 2010، ص: 10.

ضرر عليه فيترتب عليه مسؤولية تأديبية وعلى ذلك فإن الضرر ليس ركنا في المسؤولية التأديبية بخلاف المسؤولية المدنية.

1-2) الركن المعنوي:

لا يكفي صدور الخطأ من المدقق حتى يحاكم تأديبياً بل لابد أن يصدر الفعل الخاطئ عن إرادة آثمة، ولا يعني أن الخطأ التأديبي يكون دائماً متعمداً فهو قد يكون عمدي أو غير عمدي كل ما هنالك أنه إذا ثبت التعمد أصبح ظرفاً مشدداً عند تقدير العقوبة.

ثالثاً: المسؤولية الجنائية.

قد يتعرض مراجع الحسابات إلى المسؤولية الجنائية في أداء عملية المراجعة، وذلك إذا تعدى الضرر نطاق الفرد الطبيعي أو المعنوي إلى نطاق الإضرار بالمجتمع وهي عقوبة يحددها المشرع لكل جريمة وعلى مراجع الحسابات اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستبعاد الشك من خلال إبلاغ كافة الأطراف عن الخطأ أو الغش المكتشف، يتحمل مراجع الحسابات العقوبات عن كل تقصير بالتزام قانوني.

نلاحظ أن المسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية - بخلاف المسؤولية المدنية - لذلك نجد أن مراجع الحسابات نفسه مسؤولاً جنائياً عند مخالفته لبعض نصوص قانون العقوبات في الحالات التالية وهذا إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية:

1- تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة؛

2- عدم احترام سر المهنة.

رابعاً: المسؤولية المهنية:

إن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض بالضرورة مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه، وهذا المستوى يدخل في نطاق ما يعرف بالمسؤولية المهنية، وتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات والتي تعمل على زيادة الثقة بصفة عامة فيما يقوم به من عمل وما يبيده من آراء وما يعده من تقارير.

وبالرغم من أن الإدارة في المؤسسة التي يقوم مدقق الحسابات بتدقيقها هي المسؤولية الرئيسية عن صحة وكفاية مضمون وشكل التقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات، إلا أن ذلك لا يعني إعفاء مدقق الحسابات من تلك المسؤولية، إذ تقع عليه مسؤولية مهنية ذات طبيعة خاصة كعنصر من عناصر تدقيق حسابات بصفة عامة، وتدعيم هذه المسؤولية ما يجب أن يتمتع به مدقق الحسابات من مبادئ أخلاقية ومسؤولية إجتماعية، يحددها إدراكه لدوره الاجتماعي بصورة عامة، لذلك عليه إبراز هذه المسؤولية عند تصميم برامج تدقيق الحسابات والتدقيق.

وترتكز مسؤولية مدقق الحسابات ومسؤولية تدقيق الحسابات المهنية في النواحي التالية:

1- المسؤولية المهنية في اكتشاف الأخطاء.

من الأخطاء الواجبة على المدقق الحسابات اكتشافها والتي تدخل في نطاق المسؤولية المهنية ما يلي:

(1-1) أخطاء دفترية أو حسابية: وهي التي ترتكب عند تسجيل العمليات المالية في السجلات والدفاتر مثل الخطأ في الكتابة أرقام هذه العمليات أو في التوجيه المحاسبي لها.

(2-1) أخطاء فنية: وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بالخطوات اللازمة لتنفيذ عمليات معينة أو إنهاء إجراءات خاصة أو عدم توافر أدلة الإثبات المستندية لبعض هذه العمليات أو الإجراءات أو ارتكاب بعض المخالفات المالية عن طريق عدم الالتزام بالإجراءات الخاصة ببعض عمليات الصرف أو التحصيل المالي مثلاً.

2- المسؤولية المهنية في اكتشاف المخالفات النظامية.

تمثل هذه المخالفات النظامية في نوعين من المخالفات وهي:

(1-2) المخالفات المالية والمحاسبية: هي المخالفات النظامية أو الحسابية ومن أمثلتها ما يلي:

1- مخالفة إجراءات صرف بعض المبالغ أو النفقات وعدم الالتزام بها؛

2- تجاوز مبالغ معينة عن الحد المسموح به للصرف في مجال ما؛

3- الخطأ في تسجيل المبالغ المعينة زيادة أو نقصان؛

4- الخطأ في توجيه المحاسبي داخل السجلات والدفاتر لبعض العمليات؛

5- مخالفة إجراءات مالية خاصة بالشراء أو البيع أو الإنتاج، أو التمويل؛

6- مخالفة إجراءات بعض المناقصات أو المزايدات لغرض ما.

(2-2) المخالفات القانونية للنظام العام للدولة: هي المخالفات التي تتعلق بمختلف القوانين التي تحكم طبيعة

العمل في الشركات أو المؤسسات موضوع تدقيق الحسابات ومنها ما يلي:

✓ مخالفة القانون للنظام الداخلي في الشركة؛

✓ مخالفة اللوائح المنظمة للعمل داخل الشركة؛

✓ مخالفة بنود عقد تكوين الشركة أو أي أطراف أخرى؛

✓ مخالفة القانون المنظم للنشاط المعين أو الصناعة المعينة على مستوى القطاع أو الوزارة؛

✓ مخالفة القانون العام على مستوى الدولة.

الفرع الرابع: طبيعة مسؤولية مراجع الحسابات.

يمكن تلخيص مسؤوليات المدقق بما يلي:¹

- 1- أن يقوم بتصميم ثم تقوم إجراءاته في إطار ما يكفي لاكتشاف المخالفات والأخطاء التي يمكن أن تفسد الصورة الصادقة والعادلة للقوائم المالية؛
- 2- الحصول على تأكيد كاف (بتطبيق الإجراءات التي تتفق مع معايير التدقيق) بأن الأخطاء والمخالفات التي يمكن أن تترك آثار جوهرية على القوائم المالية لم تحدث أو أنها كانت قد حدثت تكون قد صححت وإلا تم إظهار آثارها بطريقة صحيحة في القوائم المالية؛
- 3- أن يبذل العناية والمهارة الواجبة في تقريره عن القوائم المالية، المعيار المطلوب لتقوم مثل هذه العناية هو مستوى العناية المبذول من قبل المدقق على قدر معقول من الكفاءة ويتماشى مع معايير التدقيق والمحاسبة السارية المفعول؛
- 4- إن مسؤولية المدقق عن الإخفاق في اكتشاف الغش تنشأ فقط عندما يكون واضحاً أن هذا الإخفاق نتج عن الإخفاق في الالتزام بمعايير التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً؛
- 5- الغش الذي يرتكب خلال الفترة التي غطها التدقيق ويكتشف في وقت لاحق لا يعد قرينة على إهمال المدقق، فالمدقق لا يضمن إذا كان الفحص قد تم بمهارة وحرص مهني وفقاً لمعايير التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً، وبالتالي فقد أوفى التزاماته التي تنطوي عليها المهمة.

¹ جمال منصر، مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية: 2015، ص: 28.

المبحث الثاني : نظرة عامة عن تقرير مراجع الحسابات.

سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم تقرير المراجع الخارجي والمحتوى المعلوماتي له من حيث أهميته ومضمونه ومعايير إعداداته باعتباره يمثل أداة الاتصال الأولى وربما الوحيدة بين المراجع والأطراف الخارجية والمتطلبات المهنية لإعداد التقرير وأنواع التقارير من حيث الرأي الذي يدلي به المراجع الخارجي .

المطلب الأول: مفهوم تقرير مراجع الحسابات والمحتوى المعلوماتي للتقرير

فرع الأول: مفهوم تقرير المراجع الخارجي

يمثل تقرير المراجع الخارجي المرفق بالقوائم المالية المحصلة النهائية لعملية المراجعة الذي يحاول من خلالها المراجع إيصال نتيجة عمله إلى المستخدمين المستفيدين من البيانات الواردة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها، فتقرير المراجع الخارجي وما يحتويه من معلومات يعتبر ملخص مكتوب يبدئ فيه المراجع رأيه الفني المحايد. حيث عرفه عبد الحميد على أنه " وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص توفرت فيه مقومات عملية وعلمية، كما توفرت له ضمانات تجعله أهلاً لإبداء رأي في محايد يعتد به ويتضمن بإيجاز ما قام به المراجع من عمل ورأيه في انتظام الدفاتر و السجلات ودقة ما تحتويه من بيانات محاسبية ومدى تعبير القوائم الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي ".¹

ويرى الصبان وعلي بأن تقرير المراجع الخارجي يمثل المنتج النهائي لعملية المراجعة من ناحية وكأداة اتصال من ناحية أخرى، فتقرير المراجع هو "المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية".¹ في حين عرفه التميمي بأنه "خلاصة ما توصل إليه المراجع من خلال مراجعته والتعرف على أنشطة الشركة وفحص المستندات والاستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة، كما يرى بأنه وثيقة مكتوبة من الضروري الرجوع إليها لتحديد مسؤولياته".

وعرف على أنه منتج نهائي للمراجعة من ناحية، وكأداة اتصال من ناحية أخرى، فتقرير مراجع الحسابات هو "المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة وهو وسيلة أو أداة، لتوصيل الرأي الفني المحايد لمراجع الحسابات على القوائم المالية، وبهذا المعنى يعمل التقرير كوسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة أرسلها مراجع الحسابات إلى مستخدمي القوائم المالية لأصحاب المصلحة في المؤسسة، باعتبارهم مستقبل هذه الرسالة". حيث يعد تقرير مراجع الحسابات محاسب قانوني، الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأطراف المحتملة التي يخدمها المدقق ولها مصلحة في البيانات المالية المنشورة، ويوجه التقرير عادة إلى الجهة التي قامت بتعيين المراجع وهي الهيئة العامة للمساهمين.²

¹ ناجي علي فرج الكايدكي، المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا، 2015، ص: 14.

² سامية علاق، اثر المراجعة الخارجية على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص: 26-27

انطلاقاً مما سبق، يمكن إدراج التعريف التالي لتقرير المراجعة الخارجية:

"التقرير هو وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص مؤهل علمياً وعملياً، يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة لوضعيتها المالية الحقيقية، لغرض استخدامه من طرف جهات خارجة عن المؤسسة لاتخاذ على ضوءه قرارات تؤثر على وضعيتهم المالية."

تقرير المراجع الخارجي هو المعلومات المبلغة من المراجع للمستخدمين كخلاصة ما توصل إليه من عملية الفحص والمراجعة.

فالمسؤولية الأساسية للمراجع الخارجي تتمثل في بيانه للأطراف المستخدمة للبيانات المالية ما إذا كانت تلك البيانات عرضت بشكل موضوعي وصادق وعادل أم لا.¹

الفرع الثاني: المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي.

يعتبر تقرير المراجع وما يتضمنه من معلومات الأساس لمصادقية القوائم المالية وأساس الثقة التي يمكن أن تمتد إلى كافة مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال ما يتخذونه من قرارات والتي تتوقف فعاليتها على الإدراك السليم والفهم الصحيح للمعلومات المقصودة والرسائل المحولة من خلال تقارير المراجعين.

وبالتالي فإن قيمة المعلومات تختلف باختلاف المستخدم لها من جهة وكذلك باختلاف نوع القرار الذي تستخدم فيه تلك المعلومات من جهة أخرى، حيث يمكن المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من تحديد طبيعة العبارات التي يصاغ بها تقرير المراجع الخارجي وما يحتوي من ألفاظ وعبارات ودلالات يمكن لمستخدميها من الوثوق بها والاعتماد عليها في التعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي .

لذلك يعتبر المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع مساهمة هامة وقيمة للكثير من المستخدمين بالتالي فإن التشريعات الدولية تجبر الشركات التي تنشر القوائم المالية أن تقدمها مرفقة بتقرير المراجع وذلك من أجل أن تبدئ عدالة هذه القوائم المالية في التعبير عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي.

وفي هذا المجال وردت العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم المحتوى المعلوماتي، حيث عرّفه غريب على أنه "الألفاظ أو العبارات التي يصاغ بها تقرير المراجع الخارجي وما تتضمن و من معاني ودلالات يمكن للمستخدمين الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة، والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي".²

كما عرّفه " AlThuneibat " ايطار معلوماتي مالي يحتوي الكثير من المعاني والمؤشرات التي يمكن الوثوق فيها وقبولها واستخدامها لاتخاذ قرارات مالية من قبل الكثير من المستخدمين لهذه المعلومات".

جاء تعريف الدويري للمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي على أنه "مدى تأثير الرسالة المنقولة من خلال التقرير، والذي يتضمن رأي المراجع الخارجي على مستخدمي القوائم المالية بشأن مدى صدق وعدالة القوائم

¹ زين العابدين بن بريمة، تقرير المراجع الخارجي ودوره في تعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية لمنشآت الأعمال بالسودان، المنتدى المصرفي السابع والثمانون، السودان، 2012، ص: 9.

² ناجي علي فوج الكايدكي، مرجع سبق ذكره ، ص: 27-28.

المالية للشركة محل التقرير في التعبير عن نتائج أعمالها ومركزها المالي.

في حين عرفه الأسود بأنه "ما يتضمن التقرير من عناصر تتكون من المعلومات والألفاظ والعبارات التي يصاغ بها التقرير ومالها من معاني ودلالات يمكن الوثوق بها و الاعتماد عليها في تقييم الشركة والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي ومن ثم الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات المختلفة.

المطلب الثاني: معايير إعداد تقرير مراجع الحسابات والمتطلبات المتعلقة بإعداده.

الفرع الأول: معايير إعداد تقرير مراجع الحسابات.

يعتبر تقرير مراجع الحسابات المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية الختامية، وهو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد حول القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها للأطراف ذات المصلحة، وتمثل معايير إعداد التقارير فيما يلي:

أولاً: مدى توافق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

مراجع الحسابات يجب أن يشير في تقريره إلى ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومهنيًا ينظر المراجع للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كقواعد وأصول محاسبية تطبق على مختلف الحالات التي يواجهها المحاسب في عمله، بمعنى أن التزام الإدارة بهذه المبادئ عند إعداد وعرض القوائم المالية يضمن صدق هذه القوائم المالية وخلوها من التحريفات الجوهرية سواء كانت تحريفات متعمدة أو غير متعمدة، ويتوقف تحديد مدى ملائمة المبادئ المحاسبية في حالة معينة على التقدير والحكم الشخصي لمراجع الحسابات، لذا يجب على المراجع أن يكون ملماً إماماً كافياً بالمبادئ المحاسبية البديلة التي تصلح للتطبيق في حالات معينة.¹

ثانياً: مدى ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية.

يقوم مراجع الحسابات بالتأكد من ثبات المؤسسة في تطبيق واستخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مع ضرورة أن يحدد التقرير الظروف التي لم يراعي فيها احترام المبادئ المحاسبية في الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة، وذلك ليتأكد مستخدمو القوائم المالية من أن التغيرات الرئيسية في القوائم المالية على مر الزمن قد نشأت نتيجة للأنشطة المختلفة للمشروع وليس نتيجة للتغير في المبادئ المحاسبية، والهدف من المعيار هو:²

- التأكد من قابلية القوائم المالية للمقارنة؛

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعلمية -، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص: 60.

² حسام بوظفارة، عقبي خري، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

- التأكد من عدم تأثر القوائم المالية تأثيراً جوهرياً بالتغيرات في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية من فترة لأخرى؛
- التأكد من عدم تحايل وتلاعب الإدارة في استخدام وتطبيق المبادئ المحاسبية لإظهار نتيجة معينة.

ثالثاً : بيان مدى كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية

- وهنا على مراجع الحسابات أن يتأكد من أمانة المعلومات المقدمة في البيانات المالية ويفصح عن كل واقعة جوهريّة قد يؤدي إغفالها إلى تضليل القارئ، كما تتعلق هذه القاعدة بالإفصاح عن الأمور التي تقتضي بذكرها القوانين المحلية السارية، ويدخل في نطاق هذه القاعدة شكل البيانات المحاسبية وترتيبها والمصطلحات المستعملة فيها والالتزامات الطارئة وحقوق الغير في الموجودات وحصص الأرباح الممتازة المتأخر دفعها، وأي حصر على توزيع أنصبة الأرباح والمعلومات المناسبة المتعلقة بالالتزامات طويلة الأجل وبحقوق المساهمين وما إلى ذلك. ويعتمد هذا المعيار على قرار المراجع نفسه النابع من تقديره الفني لتحديد المعلومات الهامة التي يقتضي الأمر الإفصاح عنها.¹
- وفي هذا الإطار يجب على مراجع الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار ما يلي :
- لو قرر أن الإفصاح غير كافٍ وغير مناسب، أو أن القوائم المالية لا يتفق إعدادها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فليس له صلاحية إجبار المؤسسة على تعديل القوائم المالية، يستطيع المراجع التحكم في محتوى التقرير، وبالتالي فهو يتحمل مسؤولية تضمين هذا التقرير للإفصاح الضروري في حالة ما إذا كانت القوائم المالية للمؤسسة تتجاهل هذا الإفصاح؛
- الهدف الرئيسي للإفصاح الكافي والمناسب هو خدمة مصلحة الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية؛
- الإفصاح الكافي والمناسب يعني أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ظاهرة بشكل صريح وواضحة، كاملة وغير منقوصة، كما أنها لا تحمل أكثر من معنى؛
- في حالة عدم الإفصاح عن بعض المعلومات قد يكون له ما يبرره خاصة لو ترتب على هذا الإفصاح ضرر على المؤسسة أكبر من الفائدة التي تعود على الأطراف التي يعينها الإفصاح.

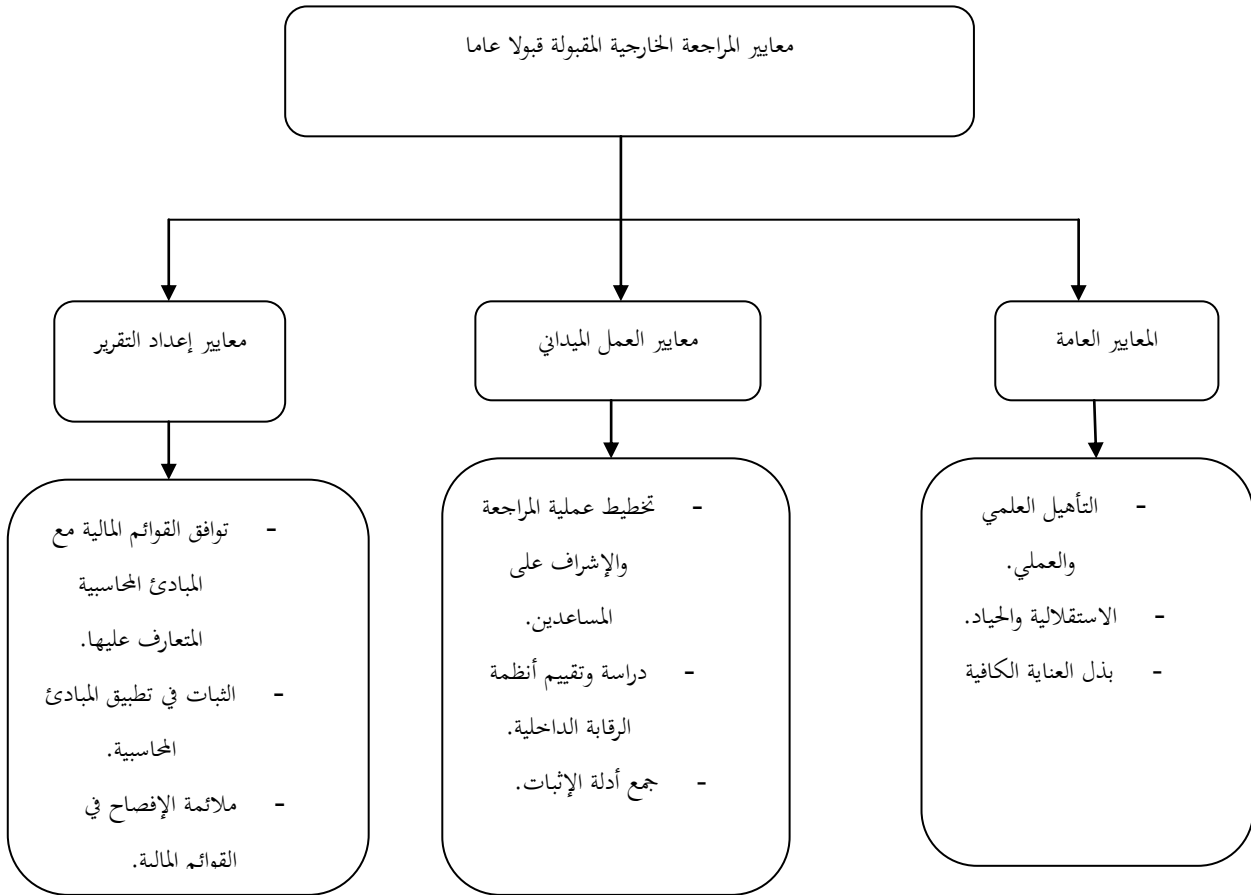
¹ خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، الطبعة الثانية، 2004، ص 83.

رابعاً : إبداء الرأي الفني المحاييد عن القوائم المالية كوحدة واحدة.

- يتضمن التقرير رأي المراجع في القوائم المالية كوحدة واحدة وفيما إذا كانت الميزانية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة في نهاية الدورة، وأن حساب الأرباح والخسائر يعبر بشكل سليم عن نتيجة أعمال المؤسسة عن الدورة الخاضعة لعملية المراجعة، أما إذا لم يتمكن المراجع من إبداء رأيه في القوائم المالية فيجب عليه أن رأياً عكسياً أو يمتنع كلية عن إبداء رأيه مع إيضاح الأسباب التي أدت إلى ذلك.¹

- يمكننا أن نلخص المعايير المقبولة قبولاً عاماً في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): معايير المراجعة الخارجية المقبولة قبولاً عاماً.



المصدر: حاتم محمد الشيشيني، أساسيات المراجعة - مدخل معاصر -، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص:

79.

¹ حسام بوظفارة، عقبي حربي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

الفرع الثاني: المتطلبات المتعلقة بإعداد تقرير مراجع الحسابات.

حيث يتضمن معيار المراجعة الدولي رقم 13 العناصر الأساسية لتقرير المراجع الخارجي والتي عادة ما تكون كالتالي:

- 1- **العنوان:** يكون لتقرير المراجع عنوان يدل بشكل واضح على انه تقرير مراجع مستقل.
- 2- **المرسل إليه:** وهو من يوجه إليه التقرير، حيث يوجه تقرير المراجع حسبما تتطلبه ظروف العملية كان يوجه للمساهمين.
- 3- **الفقرة التمهيدية:** تحدد الفقرة التمهيدية في تقرير المراجع المنشأة التي تمت مراجعة بياناتها المالية، حيث يحدد عنوان كل عنصر من البيانات المالية التي تشمل المجموعة الكاملة من البيانات المالية وان تشير إلى ملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وتحدد التاريخ والفترة التي تغطيها البيانات المالية وأرقام الصفحات التي عرضت فيها البيانات المالية والإيضاحات.
- 4 - **مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية:** يبين المراجع أن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية.
- 5- **مسؤولية المراجع:** يبين تقرير المراجع أن مسؤولية المراجع هي إبداء رأي حول البيانات المالية بناء على عملية المراجعة، وان المراجعة تم إجراؤها حسب المعايير المقبولة عموماً، كما يوضح تخطيط وأداء المراجعة، وكذلك يصف تنفيذ عملية المراجعة ويبيان أن أدلة المراجعة التي حصل عليها كافية ومناسبة.
- 6- **رأي المراجع:** يجب إبداء رأي غير متحفظ عند ما يتوصل إلى أن البيانات المالية تعطي رأياً صادقاً وعادلاً صحيحاً وعادلاً في السابق أو أنها معروضة بعدالة من جميع النواحي الجوهرية، كما يمكن أن يكون رأي المراجع متحفظاً أو معاكساً أو خالياً من الرأي.
- 7- **المسؤوليات الأخرى لإعداد التقارير:** عند ما يتناول المراجع مسؤوليات إعداد تقارير أخرى ضمن تقريره حول البيانات المالية، مثل كفاية الدفاتر و السجلات المحاسبية، فانه يجب تناول ذلك في جزء منفصل من التقرير يأتي بعد فقرة الرأي حتى يتميز بوضوح.¹
- 8- **تاريخ المراجع:** تقرير يؤرخ التقرير بتاريخ إكمال العمل الميداني، ويبين هذا التاريخ أن المراجع قد أخذ في الحسبان تأثير الأحداث الواقعة حتى ذلك التاريخ في القوائم المالية وتقرير المراجع.
- 9- **عنوان المراجع:** يجب أن يذكر التقرير اسم الموقع في البلد والذي يشمل مكان وجود مكتب المراجعة الذي يحتمل المسؤولية المراجعة.²

¹ ابتسام فنيش، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2017، ص: 17.

² براء الله ضياء الدين، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ورقلة، 2016، ص: 18.

10-عنوان التقرير: يجب أن يوجه تقرير المراجع عن العنوان المناسب له، ويدل بشكل واضح على أنه تقرير مراجع مستقل وذلك لتمييز تقرير المراجع عن التقارير التي تصدر عن الآخرين مثل تلك الصادرة عن موظفي المؤسسة أو مجلس الإدارة.

11-فقرة النطاق: تمثل فقرة المجال بيانا فعليا يتعلق بما قام به المراجع في عملية المراجعة، ويجب أن يذكر في بداية الفقرة إتباع المراجع لمعايير المراجعة المتعارف عليها حيث يقوم بوصف الجوانب الهامة في المراجعة.

12-تاريخ التقرير: وهو ضروري حيث يجب على المراجع أن يوقع تقريره ويؤرخه بتاريخ نفس اليوم الذي أتم فيه اختباره، وترجع أهمية هذا التاريخ إلى أنه يمثل اليوم الأخير لمسئولية المراجع عن فحص الأحداث ذات الأهمية النسبية التي وقعت بعد التاريخ المذكور بالقوائم المالية.¹

13-توقيع المراجع: يجب أن يوقع التقرير باسم مكتب المراجعة أو بالاسم الشخصي للمراجع أو كليهما على أن يقرن التقرير بذكر عبارة "محاسب قانوني" أو "مراجع خارجي" باعتبار أن هذه العناصر لتقرير المراجع الخارجي، إلا أن تقرير المراجع قد يختلف من بلد لآخر من حيث الشكل والمضمون، وفيما يلي شكل ومحتوى تقرير المراجع غير المتحفظ أي النظيف النموذجي والذي أوصى بها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين.⁴

1 الأخضر لقلبي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص: 46.

4 ناجي علي فرج الكايدكي، مرجع سبق ذكره، ص: 21-22.

الشكل رقم (1-2): يمثل نموذج تقرير مراجع خارجي نظيف.

فلان وشركائه

محاسبون قانونيون

العنوان:

الهاتف:

الفاكس:

التاريخ: / /

تقرير مراجع خارجي

إلى مساهمي شركة.....

لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة..... كما هي في 12/3/..... وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

إن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة ، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي بهذه القوائم المالية اعتماداً علي مراجعتنا لها.

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة فحصاً اختيارياً للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لإبداء آرائنا. وفي رأينا أن القوائم المالية تمثل بصورة عادلة المركز المالي للشركة..... كما هي في 31/ 12 /..... نتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

مكتب..... للمراجعة القانونية

التوقيع:

محاسب قانوني

المطلب الثالث: أنواع تقرير مراجع الحسابات وأهميته.

توجد أنواع عديدة من تقارير المراجعة قد يقوم المراجع بإعدادها، وهذا التنوع ناتج عن اختلاف رأي المراجع في القوائم المالية التابع لاختلاف النتائج التي يتوصل إليها نتيجة القيام بعملية المراجعة. ويتم إدراج التقسيمات التالية لتقارير المراجعة بأكثر وضوح من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: من حيث درجة الإلزام.

تنقسم التقارير من حيث درجة الإلزام إلى نوعين:

1-تقارير المراجعة الخاصة.

وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة لم ينص القانون أو التشريع على إعدادها، ومن أمثلتها تقارير التكاليف بالاطلاع على القوائم المالية، وتقارير التكاليف بإجراءات متفق عليها.¹

2-تقارير المراجعة العامة.

وهي التقارير التي تعد وفقا للتشريعات والقوانين العامة التي تحكم تنظيم المؤسسات، والتي تفرض على تلك المؤسسات بتقديم مراجعتها على شكل تقرير موقع من طرف مراجع خارجي مستقل، ويكون هدفه إبداء رأيه حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية، والمراجع هنا يتحمل كامل مسؤوليته في البيانات والقوائم التي قام بمراجعتها.

وبصفة عامة فالتقارير المالية للمراجعة تتضمن قيام المراجع بالفحص والتحقق من البيانات المالية والمحاسبية، حيث يكون مسؤولا عن مدى صدق تلك البيانات والمعلومات من عدمها وليس على إجراءات الإدارة التي تعمل على إعدادها وعرضها.²

الفرع الثاني: من حيث نوع إبداء الرأي.

يلتزم المراجع عند إعدادها للتقارير المالية الخاصة بمعايير المراجعة المتعارف عليها ويقدم العناية المهنية اللازم لإعدادها لعملية المراجعة بكل صدق ووضوح، وحسب هذه القوائم المالية لنتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، فهذا التقرير يعبر عن التزام المراجع بمعايير المراجعة المتعارف عليها وتأكيد من سلامة القوائم المالية.

أولا: التقرير النظيف.

يصدر المراجع رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بمراجعتها إذا توفرت لديه أربعة شروط وهي:

- أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما؛
- عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي؛

1 حازم هاشم الألوسي، "الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق"، ج1، ط1، دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، 2003، ص: 21-25.

2 سعاد شكري معمر، التقارير المالية للمراجع وأثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2020، ص: 42-43.

- صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال نهاية المشروع ومركزه المالي؛
- حصول المدقق على الإثباتات الكافية والملائمة التي تبرز رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية.¹

ثانيا: التقرير المتحفظ.

يقوم مراجع الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ، إذا صادف خلال عملية المراجعة أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضاته أو انتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها، مثل وجود قيود على نطاق عملية المراجعة أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في تقرير المراجع، أي أن تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرز ذكرها في التقرير، كما يجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ.²

1 فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2003، ص: 28.

2 وسيلة بوخالفة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 13.

الشكل رقم (3-1): يمثل نموذج تقرير مراجع خارجي متحفظ.

تقرير مراجع خارجي

الفقرة التمهيدية دون تعديل

لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة..... كما هي في 12/31/..... وقائمة الدخل لسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وإن مسؤوليتنا في إبداء الرأي هذه القوائم المالية اعتماداً على مراجعتنا لها.

فقرة النطاق

باستثناء ما هو وارد في الفقرة التالية فقد تمت عملية المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة لتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة فحصاً اختبارياً للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

الفقرة الإيضاحية

لم تتمكن من حضور وملاحظة الجرد الفعلي للمخزون والبالغ كما في 12/31/..... نظراً لأن ذلك التاريخ كان سابقاً للوقت الذي تم فيه تكليفنا لمراجعة حسابات الشركة، غير أننا قمنا بالإجراءات البديلة للتحقق من هذا البند.

فقرة إبداء الرأي

باستثناء ما ورد في الفقرة السابقة، ففي رأينا أن القوائم المالية تمت بعدالة المركز المالي للشركة كما هو في 12/31/..... ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

ثالثا: التقرير السلبي.

يصدر المراجع هذا التقرير عندما يرى بأن القوائم المالية تتسم بالتحريف و التضليل ، و لم يتم اعتماد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد تلك القوائم المالية كأن يقيم جزء من الأصول الثابتة على أساس قيمة مقدرة بدلا عن التكلفة الحقيقية لها:

و هذا التقرير يتضمن ثلاث فقرات وهي:

الأولى: تصف الإجراءات التي يقوم بها المراجع و نطاق فحصه.

الثانية: يظهر بها أسباب التقرير السلبي و الآثار المتعلقة به .

الثالثة: تتضمن الرأي السالب حول عملية المراجعة التي قام بها.

و بصفة عامة لا يمكن للمراجع أن يبدي رأيا سلبيا إلا إذا كانت الأخطاء التي لاحظها تمس حقيقة بصدق و شرعية الحسابات أو تقوم على تزوير و تضليل الدفاتر و السجلات¹.

1 زهيرة عبدون، دور مدققي الحسابات في اطفاء الشفافية على القوائم المالية دراسة حالة لتقرير محافظ الحسابات sarlk.trma – بجاية-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، اكلي محندا ولحاج، البويرة، الجزائر، 2018، ص: 35.

الشكل رقم (1-4): يمثل نموذج تقرير مراجع خارجي سلمي.

تقرير مراجع خارجي

الفقرة التمهيدية دون تعديل

لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة كما هي في 12/31/..... وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي بهذه القوائم المالية اعتماداً على مراجعتنا لها.

فقرة النطاق دون تعديل

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة فحصاً احتبارياً للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية ونعتقد أن مراجعتنا تقلد أساساً معقولاً لإبداء أرينا.

الفقرة الإيضاحية

لقد ثبت لنا بالدليل القاطع أن إدارة الشركة لم تقم بمجرد فعلي لمخزون البضاعة في 12/31/..... وقامت بتقييم هذا المخزون دفترياً، مما أدى إلى زيادة قيمته المفصح عنها بالقوائم المالية المرفقة بمبلغ وترتب على ذلك زيادة مجمل الربح ومن ثم صافي الربح وأيضاً حقوق الملاك بنفس المبلغ، أضف إلى ذلك أن الشركة لم ترفق بالقوائم المالية الإيضاحات المتممة لها، مما جعل الإفصاح غير كافي، وأيضاً بالغت الشركة في عبء إهلاك الأصول الثابتة بمبلغ مما أدى إلى نقص صافي الربح وزيادة مخصص ونقص حقوق الملاك بنفس المبلغ.

فقرة إبداء الرأي

نظراً لجوهرية الأمور المبينة في الفقرة السابقة، فمن أرينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه لا تمثل بعدالة المركز المالي للشركة في 12/31/..... ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

رابعاً: تقرير الامتناع عن إبداء الرأي

إن تقرير عدم إبداء الرأي يكون عند استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استخدامها، كاستحالة حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعد على إبداء رأيه أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عملية المراجعة. أو بسبب ظروف خارجة عن إرادة هذه الأخيرة والمراجع على حد سواء.

ومن الحالات التي تجعل المراجع يمتنع عن إبداء الرأي يمكن ذكر:

- وجود قيود على تطبيق المبادئ المراجعة المتعرف عليها؛
 - تدخل الإدارة في عمل المراجع مما يفقده الاستقلالية؛
 - صعوبة تقييم المراجع لفرض استمرارية الشركة وصعوبة حصوله على الأدلة والبراهين المدعمة لرأيه.
- وفي حالة عدم إبداء المراجع لرأيه حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية التي قام بمراجعتها يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على الشركة محل المراجعة ، لذا يجب أن يكون للمراجع هنا مبرراته بشأن عدم إبدائه الرأي لأنه إذا ثبت العكس فسوف يلاحق قانوناً وفقاً لما سبق وأن ذكرناه في مجال مسؤوليات المراجع التأديبية ، المدنية ، الجزائية وفي بعض البلدان كالجائر فإن تقرير عدم إبداء الرأي يجبر فيها القانون المراجع أن يتبع إجراءات إضافية كإخطار الجهات القضائية وإطلاعها على حالة الشركة.¹

1 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص57.

الشكل رقم (5-1): يمثل نموذج تقرير مراجع خارجي بدون رأي.

تعدل الفقرة التمهيدية كما يلي:

لقد تم تكليفنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة..... كما تظهر في 12/31 /.....

وقائمة الدخل عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، إن هذه القوائم هي مسؤولية إدارة الشركة.

حيث تم حذف عبارة وأن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية..... باعتبار أن المراجع سوف يبدي رأياً في هذا النوع من التقارير، كما سوف يتم حذف فقرة النطاق طالما لم يتم المراجع الخارجي بالمراجعة،

الفقرة الإيضاحية والتي يبين فيها المراجع الأسباب التي أدت إلى عد إبداء الرأي.

لم تقم الشركة بجرد المخزون والظاهر في القوائم المالية المرفقة بمبلغ..... كما

في...../31/12 وكذلك تتمكن من الحصول على مصادقات من عملاء الشركة، كما إنه لا

توجد أدلة تدعم تكلفة الآلات والمعدات المشتراة في السنة المالية المنتهية في 12/3..... هذا وأن طبيعة

سجلات الشركة لا تمكن من تطبيق إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من المخزون والمدينون والآلات

والمعدات.

فقرة حجب الرأي وهي التي يبين فيها المراجع امتناعه عن إبداء الرأي.

وحيث أنه لم يتم جرد المخزون وأنها لم تتمكن من تطبيق إجراءات المراجعة الأخرى بخصوص تحديد

قيمة المخزون والتأكد من أرصدة المدينين وتكلفة الآلات والمعدات، فإن نطاق عملنا لم يكن كافياً لإبداء

الرأي حول هذه القوائم المالية، ولهذا فإننا نمتنع عن إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية المرفقة.

الفرع الثاني: أهمية تقرير مراجع الحسابات.

تنبع أهمية ودور تقرير مراجع الحسابات من أهمية وطلب خدمات المراجعة ككل من طرف مختلف الأطراف التي تحتاج تصديق وتأكيد على صدق القوائم المالية. ويمكن ذكر مجموعة من هذه الأطراف على النحو التالي:

1- أهمية التقرير لمراجع الحسابات نفسه:

طالما أن مراجع الحسابات ينظر للتقرير على أنه المنتج النهائي لعملية المراجعة وأداة لتوصيل رأيه الفني على القوائم المالية مجال المراجعة، فإن هذا التقرير يمثل له أهمية خاصة، للأسباب الآتية:¹

- أن التقرير دليل أو مؤشر على إنجاز المراجع للتكليف بمراجعة القوائم المالية للشركة؛
 - أن التقرير سيوجه في المقام الأول للمساهمين الذين كلفوه بأداء الخدمة المهنية، ولذلك فهو أداة لإشباع طلبهم على هذه الخدمة؛
 - أن التقرير وسيلة لتوصيل رأيه لأصحاب المصلحة في الشركة، ويهمهم أن يستفيد من ردود أفعالهم نحوه كآلية من آليات التغذية العكسية، يمكن أن تفيده في تطوير التقرير إن أمكن؛
 - أن نجاحه في إعداد وعرض التقرير مستوفيا لمعايير إعداد التقرير، أحد المؤشرات الهامة على أدائه للمرحلة الأخيرة من مراحل المراجعة بجودة عالية، وسيؤثر ذلك بالإيجاب على الجودة الكلية لعملية المراجعة، وهي خاصية مطلوبة مهنيا واقتصاديا في مراجعة القوائم المالية، في ظل ظروف المنافسة الشديدة في سوق خدماته المهنية.
- 2- أهمية التقرير للمتعاملين في سوق المال.**

من الثابت أن المتعاملين في سوق المال، سواء المؤسسات المالية أو الاستثمارية أو المتعاملين الأفراد في سوق الأوراق المالية، هم متخذي القرارات، ويعتمد معظم متخذي القرارات على المعلومات المحاسبية المنشورة من خلال القوائم المالية للشركة، ويمثل تقرير مراجع الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية للشركة أهمية خاصة لهم. وذلك للأسباب التالية²:

- أن تقرير مراجع الحسابات يحقق لهم قيمة مضافة من المعلومات التي توصلها لهم القوائم المالية للشركة؛
- أن رأي مراجع الحسابات على القوائم المالية يؤثر في مدى إمكانية اعتمادهم عليها وعلى مدى وثوقهم في المعلومات التي توصلها لهم هذه القوائم؛
- أن هناك العديد من قراراتهم، إن لم يكن كل هذه القرارات، تتأثر ليس فقط برأي مراجع الحسابات على القوائم المالية، بل أيضا بنوع الرأي نفسه؛
- أن تقرير مراجع الحسابات بما يحمله من رأي فني له على القوائم المالية، مستند أساسي في محددات العديد من

1 محمد سمير صبان، عبد الوهاب نصر، المراجعة الخارجية - المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 382-384.

2 دليمي ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 45-47.

قرارات هؤلاء المستخدمين، ومن أمثلة هذه القرارات، قرار منح البنوك قروض للشركة، قرار مديري الاستثمار بشأن تكوين محفظة استثمار صندوق الاستثمار، قرار السماسرة في بيع وشراء الأوراق المالية للشركة، قرار المستثمر المحتمل بالاستثمار من عدمه في الأوراق المالية للشركة، قرار المحللين والاستشاريين الماليين بالنصح في الاستثمار من عدمه في الأوراق المالية للشركة؛

— أن تقرير مراجع الحسابات به ما يطمئنهم إلى مدى التزام إدارة الشركة بالتشريعات واللوائح السارية، خاصة الاقتصادية والبيئية منها، ولذلك تأثير مباشر على قراراتهم.

3- أهمية التقرير لإدارة الشركة:

تعتمد إدارة الشركة على القوائم المالية التي يتم اعتمادها من قبل المراجع المحايدين والمستقلين، إذ يمثل تقريره أداة لإضفاء الصدق على إفصاح الإدارة للملاك أو المساهمين، فهو ذو تأثير ملموس في إثبات أن الإدارة قد قامت بدورها في إدارة أموال الملاك بكفاءة.¹

4- المستثمرون:

أدى ظهور الشركات والمصانع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايدين بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم سوف لن تتعرض للاختلاس والسرقة نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.

5- الجهات الحكومية:

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحفا دقيقا وإبداء الرأي الفني المحايدين والعادل عليها.²

6- اتحادات ونقابات العمال:

من المعروف أن اتحادات ونقابات العمال تلعب دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال في ظل اقتصاد السوق، وذلك من خلال آليات التفاوض والمساومات الاجتماعية، بشأن عوائد العمل، من أجور وحوافز ولأن القوائم المالية للمؤسسات، مجال المراجعة، هي المصدر الرئيسي لمثل هذه المعلومات، فان تقرير مراجعة هذه القوائم المالية سوف يدعم مدى اعتماد اتحادات ونقابات العمال على هذه المعلومات وثقتهم فيها.

7- هيئة سوق المال

تعتبر هيئة سوق المال مستخدم هام لتقرير مراجع الحسابات، لما لها من دور إشرافي على سوق الأوراق المالية،

¹ حسام بوطفارة، عقي خري، مرجع سبق ذكره، ص14.

² وردة بلعيد، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة المسيلة، 2014، ص: 21-22.

وبحكم القانون فان المؤسسات المقيدة بالبورصة ، والمؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية، ملزمة بتقديم صورة من قوائمها المالية وتقرير مراجع الحسابات عليها لهيئة سوق المال.¹

8- حملة الأسهم: يسعون إلى الحصول على معلومات تمكنهم من مساءلة الإدارة والعاملين، واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أو المحافظة على نسبة الاستثمار الحالي.

9- حملة السندات الحاليين والمحتملون: إن هؤلاء الفئة يحتاجون إلى معلومات تساعد في تقييم درجة المخاطرة في المؤسسة ، ومدى قدرتها على الوفاء بمديونيتها.

10- مجموعة الموظفين واتحادات العمال: وهؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية، وتقدير الأجور المستقبلية ، وفي المفاوضات على اتفاقيات مشاركة الأرباح.

11- الاقتصاديون ورجال البحث العلمي: وتتمثل حاجتهم من المعلومات لمساعدتهم على تقييم الآثار على السياسات الاقتصادية، وعلى قرارات السياسة العامة، والمساعدة في أعمال البحوث والدراسات، كما أن رجال الاقتصاد يعتمدون على القوائم المالية المدققة في تقديرهم للدخل القومي والتخطيط الاقتصادي للعملاء.

12- والموردون والمنافسون: إن هذه الفئة تحتاج إلى المعلومات المعتمدة من المراجع الخارجي لتمكنهم من تقييم مدى استمرارية تعهدات المؤسسة كمصدر للسلع والخدمات، أو كمستهلكة للسلع والخدمات، وتقييم القوة التنافسية للمؤسسة.²

1 حكمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص: 66-67.

2 عبد السلام عبد الله، سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص: 55.

خلاصة الفصل

إن كفاءة وفعالية المراجعة تنبع من كفاءة وقدرة القائم بعملية المراجعة (المراجع)، فلا بد لهذا الشخص الذي يمتحن المراجعة أن يتمتع بالمؤهلات العلمية الكافية والعملية اللازمة لأداء وظيفته على أكمل وجه، وقد عملت مختلف التنظيمات المهنية للمراجعة سواء على المستويات الوطنية أو الدولية لوضع مجموعة من المعايير التي يجب أن تتوفر في شخص المراجع والمتعلقة بمعايير التأهيل العلمي والعملية وكذا معايير العمل الميداني، وكذا معايير ترشد هذا الأخير في قيامه بعملية المراجعة في حد ذاتها والمتمثلة في المعايير الدولية للمراجعة أو حتى المعايير الوطنية للتدقيق كما هو الشأن في الجزائر.

تنتهي مهمة المراجعة بإعداد المراجع لتقرير يتضمن رأيه المهني الفني المحايد حول مدى عدالة وانتظام وصدق القوائم المالية المفصح عنها من طرف الشركة محل المراجعة، ويمثل تقرير مراجع الحسابات الخارجي وسيلة اتصال بين المراجع ومستخدمي القوائم المالية التي تتم مراجعتها فهو خلاصة عمله منذ حصوله على خطاب التكليف للقيام بمهمة المراجعة حتى لحظة تكوين الرأي الفني عن القوائم المالية، كما يمثل تقرير المراجع الخارجي الناتج النهائي للمراجعة فهو وثيقة مكتوبة تعتمد عليها الأطراف المختلفة في تحديد مسؤولية المراجع، فالاهتمام بشكل التقرير ومحتواه ولغته من حيث الوضوح وسهولة الفهم وبشكل خاص الاهتمام بفقرة إبداء الرأي باعتبارها من أهم فقرات التقرير والتي يعرض من خلالها المراجع نتيجة عملية المراجعة، فكلما كان التقرير معد بطريقة سليمة ووفقا لمعايير محددة كلما نقصت الفجوة التي قد تحدث في توقعات الأطراف المستخدمة لتقرير المراجع.

الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة التقارير المالية.

تمهيد:

تمثل التقارير المالية وسيلة الاتصال الرئيسية بين الشركة ومختلف المتعاملين معها، ففضلا عن دورها في الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، تعد الأساس في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية للعديد من أصحاب المصالح من خلال ما توفره من معلومات مفيدة حول الأحداث والعمليات المالية التي تقوم بها الشركة.

ومما لا شك فيه فإن جودة هذه القرارات تتوقف على جودة التقارير المالية ومدى اتسامها بخصائص رئيسية تجعلها مفيدة لمستخدميها، ورغم المجهودات المبذولة من قبل الهيئات الدولية والوطنية لتحسين جودة التقارير المالية، إلا أن الانهيارات والفضائح المالية التي طالت العديد من الشركات العالمية الكبرى في نهاية القرن العشرين أثبتت تراجع مصداقية وموثوقية هذه التقارير وعدم ملائمتها لعملية اتخاذ القرارات، وأثارت تساؤلات عديدة لدى مستخدمي التقارير المالية تتعلق بنوعية وجودة المعلومات التي تتضمنها، والخصائص الواجب توافرها لتحقيق تلك الجودة، وإمكانية قياس هذه الجودة والحكم على مدى تحقيقها لاسيما في ظل اختلاف اجراءات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

ومن هنا نتطرق في هذا الفصل إلى جودة التقارير المالية وإطار الدراسة الميدانية حيث قمنا بتقسيمه إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري جودة التقارير المالية.

المبحث الثاني: منهج وإطار الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية.

إن التقارير المالية تتعدد وتختلف وفقاً لاستخداماتها الإدارية، أو وفقاً للغرض الذي تعد من أجله، أو وفقاً لمواعيد إصدارها، أو وفقاً لطبيعتها، أو من حيث كتابتها وطريقة عرضها إنشائية أو بيانية أو جدولية أو في شكل نسب مئوية، وتعتمد الإدارة بمختلف مستوياتها في الوحدات على المعلومات التي تتم منها التقارير المالية في مزاوله أنشطتها في كل من مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وترشيد القرارات.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع التقارير المالية وأهدافها.

تعتبر التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي في الشركة، حيث يصعب التفرقة بينها وبين القوائم المالية، وإذا كانت القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية الناتجة عن نشاط الشركة خلال فترة زمنية معينة، فإن التقارير المالية تعد مكملة لها ومفصلة للمعلومات الواردة بها.

الفرع الأول: مفهوم التقارير المالية.

لا يوجد تعريف موحد لدى الكتاب والباحثين في هذا الشأن عن مفهوم التقارير المالية ولكن بالرغم من ذلك يمكن ذكر التعريفات الآتية :

عرفت التقارير المالية بأنها مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالي وللأداء ولتغير الوضع المالي للمؤسسة عند إقفال الحسابات.¹

كما عرفت بأنها " الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، وتعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها التقارير المالية، كما تعتبر ملخصاً كمياً للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها".²

أيضاً " تعتبر التقارير المالية وسيلة النظم المحاسبية في عرض النتائج وأنشطتها في الوحدة الاقتصادية، فمثلاً يتم عرض نتائج النشاط في صورة قائمة الدخل والوضع المالي للمنشأة في صورة قائمة المركز المالي، ويتم تقديمها إلى

¹ Jean-François des Robert, François Méchain, et al. , **normes IFRS et PME**, Dunod, paris, 2004, p : 12

² خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر، الأردن، 2008، ص: 93.

الأطراف المعنية داخل المنشأة مع القوائم المالية، والأطراف خارج المنشأة لبيان حالة المنشأة لكافة الأطراف التي تتعامل معها".¹

وعرفت أيضا بأنها تمثيل مالي منظم للأحداث والمعاملات التي تقوم بها الشركة وتؤثر عليها، تحتوي بالإضافة إلى القوائم المالية على الكثير من المعلومات المالية وغير المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للشركة والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي تؤثر فيه مستقبلا.²

الفرع الثاني: أنواع التقارير المالية.

تعتبر التقارير المالية وسيلة اتصال فاعلة بين المنشأة والأطراف المهمة بنشاطها، حيث يتمكن هؤلاء الأطراف ذو العلاقة عبر هذه التقارير من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على مركزها المالي وما حققته من نتائج خلال فترة معينة.

وتمثل القوائم الخلاصة النهائية للعملية المحاسبية التي تصف العمليات المالية للمنشأة، حيث تتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين من نشاط الأعمال تحتوي التقارير المالية على تقرير مراقب الحسابات، تقرير الإدارة التنفيذي، وتقرير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية ووصف للخطط والتوقعات.³

تنقسم التقارير المالية إلى قوائم مالية أساسية، قوائم مالية ملحقية وهي:

أولاً: قوائم مالية أساسية.

هي القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية من الحسابات وتساهم بدورها في توفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبية، وتمثل هذه القوائم في الآتي:

1- قائمة الدخل: هي عبارة عن بيان الإيرادات والمصروفات وصافي الدخل (أوصافي الخسارة) عن فترة زمنية معينة، يطلق على هذه القائمة مسميات مختلفة، فبجانب قائمة الدخل يمكن أن يطلق عليها أيضا قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل، وتفصح القائمة عن إيرادات المؤسسة ناقص مصروفاتها خلال فترة مالية معينة.⁴

¹ يوحنا آل ادم، صالح رزق، المحاسبة المالية أصول وخصوم وقوائم مالية، عمان، دار الحامد للنشر، 2000، ص: 724.

² أنيسة حروفش، البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية، مجلة أرساد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 1، 2019، ص: 182.

³ سماح على العوض عجبنا حمد، الاستحقاقات المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، قسم المحاسبة، جامعة النيلون، السودان، 2018، ص: 50.

⁴ عامر بالقاسم، هاجر، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل الماجستير، قسم محاسبة، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2011، ص: 51.

1-1 المصروف: هي انخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية متخذة شكل تدفقات خارجية أو استنفاد الأصول أو نشوء خصوم تؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية.

1-2 الدخل: هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية في شكل تدفقات داخلية أو في شكل انخفاض في الخصوم، والتي يترتب عليها زيادة في حقوق الملكية ما عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المؤسسة.

2- قائمة المركز المالي: هي عبارة عن كشف بين ممتلكات والتزامات وحقوق الوحدة الاقتصادية خلال تاريخ معين، أي الميزانية والغرض من إعداد الميزانية هو عرض الوضع المالي لمؤسسة معينة أي قيم الأصول والتزامات وحقوق الملكية.¹

إن العناصر التي ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي هي:

1-2 الأصول: تعرف الأصول بأنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة، وهي تتضمن منافع مستقبلية محتملة تحكم فيها مؤسسة معينة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة.

2-2 الالتزامات: هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية لمؤسسة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

2-3 حقوق الملكية: هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم، وتمثل حصة الملاك في المؤسسة.²

3- قائمة التدفقات النقدية: هي أحد القوائم المالية الأساسية وتهدف هذه القائمة إلى إمداد المستخدمين بالمعلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة عن فترة زمنية معينة، كما تحدد الهدف الفرعي لها في توفير معلومات محاسبية معدة وفق الأساس النقدي عن النشاط التشغيلي والنشاط التمويلي والنشاط الاستثماري للمنشأة في فترة معينة وذلك لخدمة المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستخدمين.³

كما تعتبر قائمة التدفقات النقدية أحد أهم القوائم الرئيسية التي تقوم الوحدات الاقتصادية بإعدادها ونشرها بصفة دورية .

¹ منى أحمد الجودي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية-دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص: 43.

² أكرم الشادلي، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية-دراسة ميدانية لدى مكاتب محافظي الحسابات لولاية بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص: 38 .

³ أحمد صلاح عطية، مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص: 168.

- تتضح أهمية قائمة التدفقات النقدية من خلال المعلومات التي تقدمها هذه القائمة والتي تساعد مستخدميها من المستثمرين أو الدائنين أو المالك وغيرهم على القيام بالتالي:¹
- جودة الأرباح من خلال تحديد مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية فكلما زاد هذا الارتباط كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع جودة الأرباح، ويتم ذلك من خلال مقارنة صافي الدخل (الوارد في قائمة الدخل) بالتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمنشأة وفي هذا الإطار تعد قائمة التدفقات النقدية مهمة ومكملة لقائمة الدخل، نظراً للأنشطة التشغيلية للمنشأة، صافي الدخل يمكن التحكم فيه من قبل الإدارة إلى حد كبير من خلال استخدام سياسات وطرق محاسبية مختلفة (وذلك لأغراض مختلفة) الأمر الذي يفقد صافي الربح أهميته كمؤشر للحكم على أداء المنشأة وقدرتها الكسبية للتنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية؛
 - تقدير سيولة المنشأة وقدرتها على السداد، من خلال قراءة التدفقات النقدية ومدى توفر النقدية الكافية للوفاء بالتزاماتها وسداد توزيعات أرباح الأسهم؛
 - تقدير قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية في المستقبل وذلك للتعرف على درجة المرونة المالية للمنشأة التي تمكنها من تجاوز فترات التعثر المالي والاستفادة من الفرص غير المتوقعة؛
 - تقييم قدرة الإدارة على توليد واستخدام النقدية، حيث أن قيام الإدارة بالتنبؤ الدقيق بحجم وتوقيت التدفقات النقدية يساهم في تقليل الحاجة للاقتراض إلى أدنى حد ممكن، مما يعني تقليل مصاريف الفائدة، إضافة إلى ذلك فإن تحسين مقدار النقدية المتولدة من التشغيل يقلل من الحاجة للحصول على تمويل خارجي.

4- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

توضح قائمة التغيرات في حقوق الملكية مقدار الزيادة والنقصان في حقوق كل ملكية يكون مصدرها صافي الدخل للمشروع المحقق خلال الفترة أو نتيجة الاستثمار، إضافة لزيادة رأس المال من قبل مالك المشروع خلال الفترة وكذلك مسحوبات مالك المشروع خلال الفترة المالية².

فهي تقدم معلومات عن المصادر الاقتصادية للمشروع والالتزامات على هذه المصادر الخاصة مثل تحويل التزامات المشروع لوحدة أخرى أو لحقوق الملكية والتي تؤثر في الأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات على هذه المصادر، لذا فإنها تزود بمعلومات عن الموارد الاقتصادية وعن الالتزامات وحقوق الملكية،

¹ حاتم خالد عبد الكريم محمد، قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية-دراسة ميدانية على بنك النيل، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، قسم المحاسبة، جامعة الشندي كلية الدراسات العليا بمصر، 2016 ص:167.

² نعيم حسني دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995، ص:14.

إن هذه المعلومات تساعد المستثمرين والمقرضين وجهات أخرى على تحديد نقاط القوة والضعف المالية للمشروع وقدرته على سداد التزاماته.¹

ويلاحظ أن قائمة التغير في حقوق الملكية رغم الفائدة التي تقدمها لمستخدميها عن التغيرات التي حدثت خلال الفترة عن حقوق الملكية يمكنها أن تعكس مدى صدق أو نزاهة الإدارة في إعداد بنود قائمة الدخل والميزانية العمومية، من خلال المقارنة التي تجريها على بنود حقوق الملكية كرقم صافي الربح من فترة لآخرى ومعرفة مدى ميل الإدارة إلى سياسة تمهيد الدخل.

ثانياً: قوائم مالية ملحقه.

وهي إضافية تقوم الوحدات الاقتصادية بإعدادها بصورة تطوعية أو بناء على توصيات من الجمعيات المهنية ومن تلك القوائم الملحقه الآتية:

- 1- قائمة لبيان تفاصيل بعض العناصر الإجمالية المهمة الواردة بالقوائم الأساسية.
 - 2- قائمة القيمة المضافة وعناصرها الأساسية.
 - 3- قائمة مالية معدلة بالتغير في المستوى العام للأسعار.
 - 4- قائمة مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون مجموعة واحدة.
 - 5- قائمة مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات الأنشطة المتعددة.
- إن الملاحظة المهمة على القوائم المالية الملحقه هي أنها تختلف سواء من حيث العدد والمضمون باختلاف ظروف الحال، لا يمكن وضع قواعد عامة تحكم إعدادها في كل الحالات.²

الفرع الثالث: أهداف التقارير المالية.

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وتعتبر التقارير المالية هي المنتج النهائي للمحاسبة المالية فالتقارير المالية هي الوسيلة الأساسية للاتصال بين الإدارة وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة الشركة، فمن خلال التقارير المالية يمكن للأطراف الأخرى المهتمة بأنشطة الشركة التعرف على المركز المالي للشركة والأداء والتدفقات النقدية للشركة، حيث اهتمت العديد من الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية بتحديد أهداف التقارير المالية.³

¹ خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2011م، ص: 44.

² الهادي آدم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة، جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، 2015 م، ص: 92.

³ أمال محمد عوض، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، 2010، ص: 92.

- وتمثلت أهداف التقارير المالية فيما يلي:¹
- توفير معلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، وكذلك الدائنين؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير النفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد درجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد للمؤسسة والتزامات والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة؛
- توفير معلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال؛
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها؛
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات رغم أن أهداف التقارير المالية السابقة تهتم أساسا بالمستخدمين الخارجين، فإن هذه التقارير تقدم أيضا معلومات تسمح للمديرين بالمؤسسة اتخاذ القرارات التي في صالح الملاك، كما أنها تقدم معلومات لدى المؤسسة عن مدى أمانة الإدارة في أداء واجباتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة موارد المؤسسة.

الفرع الرابع: مستخدمي التقارير المالية.

تعتبر تلبية احتياجات مستخدمو القوائم المالية من المعلومات المحاسبية من الأمور الأكثر تنفيذا في المحاسبة فمن ناحية لديهم نطاقا واسعا متضاربا مع المصالح، ومن ناحية أخرى تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات، حيث لكل مستخدم منهم هدف معين من تحليل وتفسير القوائم المالية والمعلومات المحاسبية، فهناك من يهدف إلى معرفة وتحديد نتائج الأعمال التي حصلت في الماضي ومنهم من يريد أساسا أن يبيّن عليها التقديرات أو الخطط المستقبلية من أجل المفاضلة بين البدائل المتاحة.²

¹ البشير زيدي وسعيد يحيى، جودة التقرير المالية ودورها في تقييم الاداء المالي - دراسة حالة مجمع صيدال، م 2، م 9، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، 2014، ص: 88.

² بويكر زريق، تفعيل المراجعة الخارجية كأداة للتحسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص: 44.

يتم تصنيف مستخدمي التقارير المالية على عدة اعتبارات كعلاقات بالمؤسسة (مباشرة أو غير مباشرة) أو أهدافهم (استثمار أو إقراض)، أو حسب طبيعتهم (داخليين وخارجيين) ويستعمل هؤلاء التقارير المالية لإشباع حاجتهم للمعلومات ويمكن تصنيفهم حسب طبيعتهم كما يلي:

أولاً: المساهمون الحاليون والمرتبون.

يهتم المستثمر بمعرفة سلامة موقف أمواله والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة.¹

والمساهمون الحاليون هم الذين استثمروا أموالهم فعلاً في أسهم المنشأة ولهم حق الملكية فيها فهو يستفيد من التقارير المالية لاتخاذ القرار أما المحافظة على الأسهم فإذا ما قرر بيع حصته الحالية وإعادة استثمارها، أو قرر المحافظة عليها فتؤول إليه في المستقبل في صورة أرباح حيث يحتاج المساهمون الحاليون للمعلومات التي تقدمها بها القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، ومن أهم المعلومات عائد الأسهم، والأداء المالي للشركة.²

أما المساهمون المحتملون فهم من يسعى إلى اتخاذ قرار بشراء أو عدم شراء حق من حقوق الملكية في منشأة معينة، لغرض دراسة إمكانية استثمار أموالهم فإن المستثمرون المحتملون في أسهم الشركة يحتاجون لكثير من المعلومات خاصة العائد الحالي للسهم والمتوقع للسهم والأداء المالي للشركة ومركزها المالي.³

ثانياً: المقرضون.

هم طائفة البنوك والمؤسسات المالية التي تتولى تدبير الاحتياجات التمويلية الحالية والمستقبلية للمشروع وتحتاج هذه الفئة إلى معلومات حول مصادر استخدامات النقدية والأموال السائلة الأخرى التي تساعد في تقييم مقدرة المشروع على تحويل أرباحه إلى تدفقات نقدية ومعرفة مدى مالية هذه التدفقات.⁴

¹ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير، غير منشور، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2008 م، ص: 70.

² احمد بسيوني شحاتة، المحاسبة المالية القياس والاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، القاهرة، 1992، ص: 28.

³ عبد الوهاب نصر على، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 م، ص: 25.

⁴ محمد صديق عبد العزيز احمد، حوكمة المراجعة ودورها في تقليل مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019، ص: 195.

ثالثا: الموردون.

يقدمون السلع والخدمات للمنشأة نتيجة توقعاتهم في الحصول على نقد مقابل ما يقدمونه وهو الشيء الذي يجعلهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة القدرة المالية للمؤسسة للوفاء بالتزاماتهم.

رابع : الجهات الحكومية.

تسهر الدول على ضمان احترام المؤسسة لتطبيق قوانينها من خلال أجهزتها المتمثلة في إدارة الضرائب، والحماية الاجتماعية وغيرها، مستخدمة المعلومات التي تحتويها التقارير المقدمة.

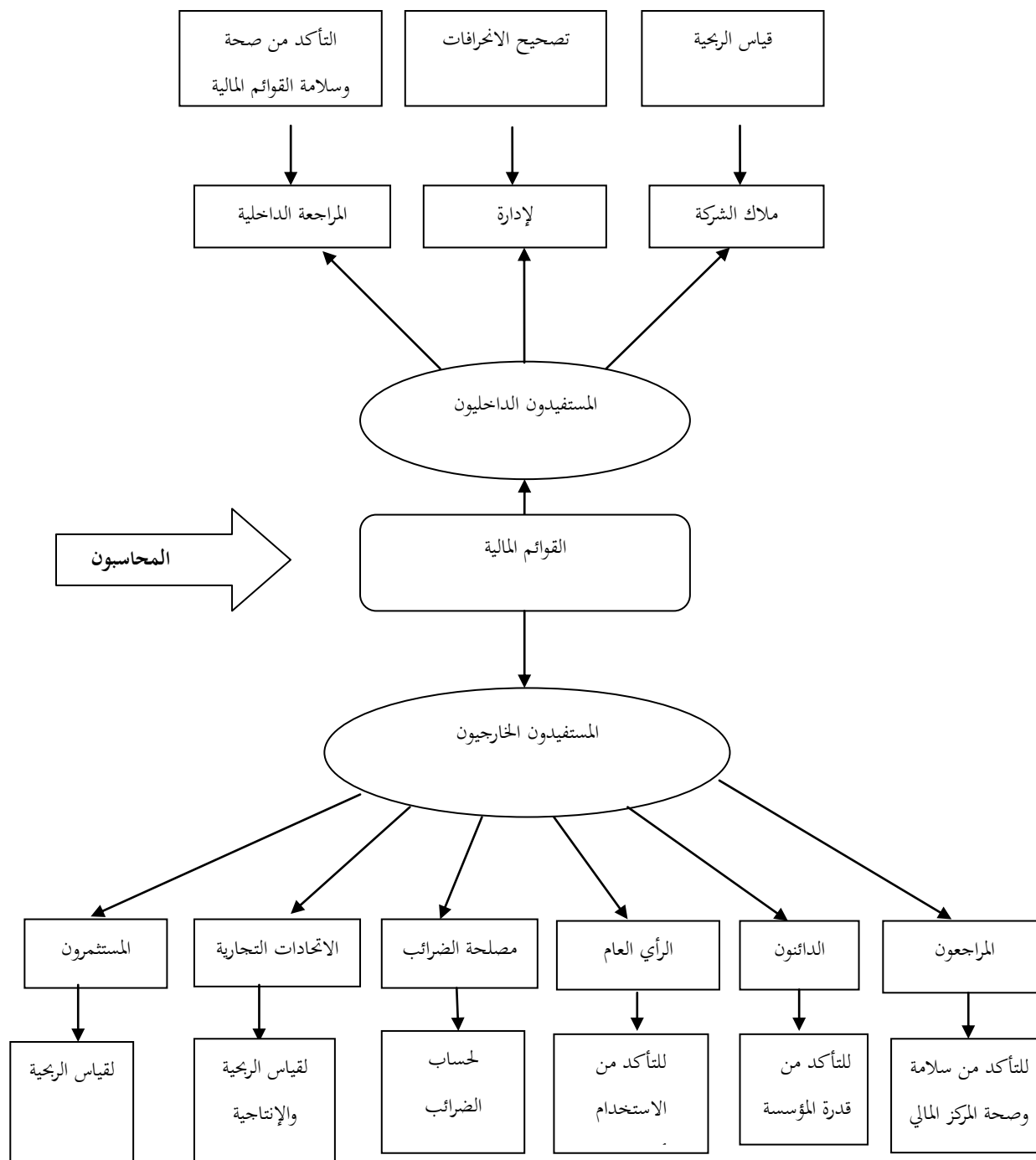
خامسا : آخرون.

هناك عدد آخر من المستخدمين للتقارير المالية مثل الصحافة ومراكز الأبحاث، الجمعيات الحكومية، محلي القوائم المالية، سماسرة البورصة، الجهات المهنية، ومصدري المعايير المحاسبية.¹

مما سبق نستخلص بأنه في الكثير من الأحيان تكون هنالك تضارب في المصالح بين مستخدم التقارير، ونسبة لتعدد حاجات وجهات مستخدمي التقارير المالية يجب على معد التقارير المالية مراعات احتياجات مستخدميها من المعلومات بمختلف مصالحهم والفائدة التي يروجونها منها.

¹ عليان الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء 1، دار السيرة للنشر، عمان، 2000، ص: 27.

الشكل رقم (1-2): يوضح مستخدمي التقارير المالية وغرض كل مستخدم منها.



المصدر: محمد الصبري، التحليل المالي-وجهة نظر إدارية محاسبية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص: 14.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص جودة التقارير المالية.

الفرع الأول: مفهوم جودة التقارير المالية.

تعد الجودة من المفاهيم الرائجة في عصرنا الحالي، وتتنافس المؤسسات فيما بينها سواء كانت حكومية أو منظمات خاصة في تبني أساليب وطرق مختلفة للجودة من أجل كسب رضا العميل، وعادة ما نلاحظ أن الجودة يرتبط مفهومها بالمؤسسات الصناعية كونها أول من اهتمت بتطبيقات الجودة وأساليبها من قيام الثورة الصناعية حتى الوقت الحالي، ومرت الجودة كمفهوم بتطورات عديدة حيث بدأت من الفحص ومرورا بضمان الجودة وصولاً إلى إدارة الجودة الشاملة، وفي الفترات اللاحقة ونتيجة لتطور مفهوم الجودة امتد الاهتمام لتطبيق الجودة ليشمل منظمات الخدمة المختلفة من شركات تأمين ومنشآت مالية و وحدات الإدارة العامة، و وحدات الإدارة المحلية وغيرها.¹

وتختلف التعريفات الخاصة بالجودة كونها مفهوم واسع ومازالت الدراسات والأبحاث تجرى عليه حيث تعرف بأنها:

تعني جودة التقارير بوجه عام أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش وموضوعية بواقعية دون تضخيم، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية والتي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك لابد من أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.²

ويعد مفهوم الجودة من المفاهيم الفلسفية الأكثر جدلاً، فمصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله، أي أن جودة التقارير المالية في هذا الإطار تعني صلاحيتها كأداة للرقابة واتخاذ القرارات وهو الدور الذي فشل النموذج المحاسبي المطبق في ظل مدخل الإجراءات في أدائه، ولقد دعا هذا الفشل العديد من الهيئات الأكاديمية والمهنية للاهتمام بمفهوم جودة التقارير المالية وكيفية قياسها ومحدداتها.

¹ محمد حامد مجيد السمامي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان، 2016، ص: 30.

² سهير الطنملي، دور حاكمية المؤسسة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، كلية التجارة، العدد 2، 2011، ص: 357.

وفي هذا الصدد ظهرت عدة محاولات أو مداخل لتعريف مفهوم الجودة منها: تعرف جودة التقارير المالية بأنها مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الاقتصادي للشركة، بينما عرفها آخرون على أنها الدقة التي تفصح بها التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بعمليات الشركة ولاسيما المتعلقة بقدرتها على تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والتي يهتم بها المستثمرون.¹

وتعرف جودة التقارير المالية بأنها ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية لتحقيق الهدف من استخدامها، والوصول لتقارير مالية جيدة، ويتم ذلك من خلال استراتيجيات أو إجراءات واليات تساهم في الاهتمام بعملية إعداد التقارير المالية من حيث عرض ومضمون تلك التقارير، وبحيث تتميز بالإيضاح والبساطة بما يتناسب مع احتياجات المستخدمين بما يمكنهم من إبداء قرارات رشيدة.²

وتعرف بأنها الدقة التي بها يتم إعداد تقارير مالية تحمل معلومات عن عمليات الشركة خاصة عن تدفقاتها النقدية المتوقعة لإفادة المستثمرين في قراراته.³

وعرفها أحد الباحثين بأنها تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لكافة الأطراف التي تستخدم المعلومات وان تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي.⁴

كما عرفت جودة التقارير المالية بأنها المنفعة التي تحققها التقارير المالية لمستخدمي التقارير الحاليين والمرتقبين من خلال دقة العرض وعادلة التمثيل للواقع المالي للمنشأة بما يتفق مع المعايير المحاسبية والمتطلبات القانونية.⁵

ومنه نستنتج أن جودة التقارير المالية هي التزام حقيقي من كافة الأطراف المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بداية من المحاسب ونهاية بالمراجع الخارجي، ويتحقق هذا الالتزام في ظل وجود نظام رقابة داخلية فعال وكافي يمكن

¹ تحلة محمد السيد إبراهيم، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية تجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008، ص: 70.

² محمد الصديق عبد العزيز احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

³ رشا حمادة، قياس اثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، العدد 4، 2014، ص: 72.

⁴ محمد الصديق عبد العزيز احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

⁵ المرجع أعلاه، ص: 198.

من خلاله اكتشاف ومنع الأخطاء والمخالفات، وضع الضوابط التي تكفل اكتشافها عند حدوثها، والتأكد من الالتزام بالقوانين وقواعد السلوك المهني، ومعايير المحاسبة والمراجعة، وكفاية وملائمة الإفصاح في التقارير المالية. وكذلك التأكد من تدعيم استقلال المراجع الداخلي والخارجي ويجب أن تكون التقارير المالية واضحة وبسيطة ومفهومة للمستخدمين.

الفرع الثاني: خصائص جودة التقارير المالية

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية التي يجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، حيث عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنها صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين لها وصانعي القرارات، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك.

وتمثل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أحد المقومات الأساسية للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي بمثابة الصفات أو المعايير الفنية التي تمثل حلقة الوصل التي ترتبط بين الهدف الرئيسي لإعداد التقارير المالية من ناحية ومفاهيم القياس والاعتراف من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية وتجعلها أكثر فائدة وذات جدوى لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل المستخدمين ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية.¹

هنالك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات وتعرف هذه الخصائص بأنها خصائص نوعية، حيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم.²

وقد وضع مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هنالك خصائص نوعية أساسية للمعلومات المحاسبية وخصائص ثانوية تتمثل في:

¹ أحمد عبد الوهاب، أحمد عيد، محددات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في سوق رأس المال المصري، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد 1، 2013، ص: 238.

² رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، 2009، ص: 32.

1- الخصائص الأساسية:

1-1 خاصية الملائمة.

المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة، وعادة ما تمكن المعلومات المحاسبية الملائمة من :

- ✓ تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية
- ✓ تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- ✓ تحسين قدرة متخذي القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.
- ✓ تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات

وتكمن أهمية خاصية الملائمة، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمرا فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملائمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة. خاصة بالنسبة للمستثمر الذي يهتم بالأرباح المحققة حاليا ومستقبلا لذلك فإن ما يهمه هو معرفة ربحية الشركة التي يمتلك أسهما فيها أو ينوي الاستثمار فيها .

كما أن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية مثل الصدق في التعبير، والعدالة والحق، والإنصاف، وعدم التحيز، والوضوح، الخ التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خاصية الملائمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية:

- **التوقيت الملائم:** أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدمها في الوقت المناسب.
- **القدرة على التنبؤ:** وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية تقديرية عنه.
- **القدرة على إعادة التقييم:** ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار.

لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.¹

1-2 خاصية الموثوقية.

إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليه تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

2- الخصائص النوعية الثانوية:

قد حدد مجلس معايير المحاسبة الأمريكية مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يجب أن تتضمن التقارير المالية وهي:²

- **الثبات:** بمعنى أن تكون المؤسسة قد التزمت بنفس السياسات المحاسبية في معاملاتها خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول بأنه يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية إلا في حالة وجود تغيرات هامة في عمليات المؤسسة سينجم عنها عرض مناسب أكثر للأحداث أو العمليات المالية.

- **الشمولية:** وهي أن تكون المعلومات في القوائم المالية كافية وغير ناقصة بحيث لا تؤثر هذا النقص على قرارات المستخدمين.

- **القابلية للفهم:** وهو ألا تعد التقارير المالية لمنفعة من يقومون بإعدادها وإنما لمنفعة من يستخدمونها حيث لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها.

- **القدرة على التنبؤ:** يجب أن تتضمن المعلومات المحاسبية القدرة على التنبؤ بالأحداث المستقبلية لكي تمكن متخذي القرارات من اتخاذ قرارات ملائمة لتفضيلاتهم الاستثمارية.

- **الإفصاح:** أي إظهار المعلومات ذات الأهمية النسبية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية والتي يكون لها تأثير مادي على اتخاذ القرارات.

¹ احمد طوييبة ، المحاسبة التحليلية كأداة لتخطيط ومراقبة الإنتاج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص: 57 .

² نعيم توماس مرهون الزبادي، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، 2015، ص: 206 - 207.

- **الحياد:** ويقصد به موضوعية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بحيث لا تفضل مصلحة فئة معينة على فئة أخرى، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول بأنه يجب أن تتعرض البيانات والمعلومات المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة.
- **القابلية للتحقق:** وهي إمكانية الحصول على نفس النتائج أو نفس المعلومات من قبل شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب.
- **القابلية للمقارنة:** وهي قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الشركة للفترة الحالية والفترة السابقة أو بينها وبين الشركات المماثلة لها.
- **التوقيت المناسب:** يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب حتى يكون لها أثر في اتخاذ القرارات، وبدون التوقيت المناسب فإن قيمة المعلومات تنخفض حال استخدامها في عمليات اتخاذ القرار، ويؤثر تأخر صدور تقرير مراجع الحسابات على فعالية وملائمة البيانات والمعلومات المحاسبية في ظل التوجهات والتطورات المعاصرة بالنسبة للتجارة الالكترونية، والتقارير المالية عبر شبكة المعلومات الدولية وبالتالي فقد تفقد المعلومات التي تحملها القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات صلاحيتها من حيث التوقيت.¹

المطلب الثالث: معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها.

الفرع الأول: معايير جودة التقارير المالية.

من المعروف أن إدارات الشركات جميعها، وبلا استثناء، تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة لتحكم تلك العلاقة من خلال تطبيق مبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.

واستناداً إلى ذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن تتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية

¹ فاطمة علاق، مرجع سبق ذكره، ص: 110.

المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية:¹

1- **معايير قانونية:** تسعى العديد من الهيئات من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين تلتزم بها المؤسسات لضبط جوانب الأداء، في المؤسسات بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أداؤها.²

2- **معايير رقابية:** من بين مكونات العملية الإدارية هي عنصر الرقابة، ولنجاح هذا العنصر يتوقف على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، والمعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في فحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد. ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دوراً مهماً في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

3- **معايير مهنية:** تتأثر جودة ونوعية المعلومات المالية بالممارسات المحاسبية المتبعة والتي يتم تحديدها من خلال اختيار معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، وبالتالي فإن تلبية احتياجات معينة للمستخدمين يتطلب اختيار معايير محاسبية تؤدي هذا الغرض، مما تبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك للاطمئنان على استثمارهم.

4- **معايير فنية:** تؤدي المعايير الفنية إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس على جودة التقارير المالية والتقليل من حالة عدم التأكد لمختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.³

وعليه تتضح أن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يكون له أثر كبير في تطوير وتفعيل دور الجهات التنظيمية للحوكمة من خلال وضع هياكل لتنظيم العملية الإدارية وسن القوانين التي تنظم عمل الشركات وتحفظ حقوق المساهمين، وكذلك بيان أهمية الرقابة والدور المنوط بالمراجع الخارجي مع وجود نظام رقابي يظهر الحاجة للمساءلة مما يزيد ثقة المستثمرين بإدارة المنشأة، ولذلك فإن مهنة المحاسبة والمراجعة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقواعد الحوكمة، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثراً بمبادئ وإجراءات الحوكمة، كما أن

¹ عبد اللطيف محمد خليل، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات - دراسة تحليلية وميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الرقائق، العدد الثاني، 2003، ص: 353-393.

² ماجد إسماعيل أبو حماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة الماجستير، جامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص: 58.

³ زبيدي بشير، سعدي يحيى، مرجع سبق ذكره، ص: 91-92.

مبادئ وإجراءات الحوكمة هي الأخرى تلعب دوراً كبيراً في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تحكم عملية الإشراف والرقابة.¹

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.

تعتبر جودة التقارير المالية وسلامتها الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه ولكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج التقارير المالية وتوصيلها وهي:

1- العوامل المادية: تتضمن المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية.

2- العوامل البشرية: تتمثل في مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه

3- العوامل المالية: تشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

4- قاعدة البيانات: تحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.²

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية، وقد اقترح الباحثون المحاسبين العديد من العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على جودة التقارير المالية ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

أولاً: حوكمة الشركات.

تعتبر حوكمة الشركات أحد الوسائل الأساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والأزمة المالية العالمية والانهيارات المالية للعديد من الشركات والتي ترجع إلى الفساد المالي والإداري والممارسة غير السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، وكذلك اختلاف هيكل التمويل وعدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع في المنشأة، فهي مجموعة من الاختصاصات التي تؤدي إلى تعزيز الرقابة علي إدارة المنشأة وبالتالي تعظيم قيمتها وحقوق المساهمين وحماية أصحاب المصالح الأخرى في المنشأة.³

¹ ماجد اسماعيل ابو حام، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

² علي عبد الباسط كمون، حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 55، 2012، ص: 20.

³ صالح محمد رضا، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد 3، 2010، ص: 57.

ثانيا: الإدارة.

تعرف الإدارة الكثير عن المنشأة من واقع معاشتها اليومية، وما تعلمه الإدارة أكثر مما يعلمه المستثمرين والدائنين والمستخدمين الخارجيين الآخرين، لذلك فإن الإدارة تستطيع أن تزيد من منفعة المعلومات المالية عن طريق تحديد الأحداث والظروف وشرح تأثيرات المالية على المنشأة.¹

حيث تعتبر الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية بهدف نشرها للجمهور، وعلى الرغم من ضرورة تعبير تلك القوائم عن الواقع الاقتصادية لأحوال وظروف الشركة وأدائها التشغيلي، إلا أن الإدارة قد تكون لديها دوافع ومحفزات للتأثير على جودة التقارير المالية ومحتواها الإعلامية، وتتمثل هذه الدوافع في الدوافع التعاقدية، والدوافع التنظيمية، ودوافع أسواق المال، حيث تتفق الدوافع التعاقدية والتنظيمية لإدارة الأرباح مع فروض وتفسيرات النظرية الإيجابية للمحاسبة، حيث تتمثل تلك الدوافع في التأثير مكافآت الإدارة وتجنب عقود الدين وأما دوافع سوق الأوراق المالية فتتمثل في التأثير على قيمة أسهم الشركات لتعظيم الإدارة المحددة في شكل خيارات الأسهم.²

ونلاحظ مما سبق أن الإدارة هي المسؤولة عن إدارة الأنشطة اليومية طبقاً لسياسات وتعليمات مجلس الإدارة وإرساء نظم رقابة ملائمة، وهي بذلك تكون لها تأثير كبير على جودة التقارير المالية، ففي حالة الممارسات الانتهازية للإدارة بدافع تحقيق مكاسب شخصية عندما يضع مجلس الأداة نظام للحوافز وربطة بتحقيق الشركة لمستوى معين من الأرباح، يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على جودة رقم الربح وبالتالي جودة التقارير المالية، ومما يؤكد أهمية الإدارة في تحقيق جودة التقارير المالية تزايد الاهتمام بحوكمة الشركات في الآونة الأخيرة.

ثالثا: هيكل الملكية.

أدى ظهور هيكل الملكية في شركات المساهمة والتي تتميز بانفصال الملكية عن الإدارة إلى ظهور مشاكل الوكالة، فالإدارة تسعى إلى تعظيم ما تحصل عليه من عائد ومكافآت حتى ولو على حساب الملاك، وهنالك العديد من المحاولات للحد من مشاكل التعارض في المصالح بين الإدارة والملاك وذلك من خلال تنويع التعاقدات والحوافز التي تحال عليها الإدارة.

¹ محمد الصديق عبد العزيز احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

² عبد الفتاح أحمد على خليل، قياس المضامين التقييمية لممارسة أنشطة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد 67، 2006، ص: 503.

ويعتبر هيكل الملكية أحد آليات حوكمة الشركات والتي تؤثر علي جودة التقارير المالية حيث تتعدد وتتنوع هياكل الملكية، ويوجد ما يسمى بهيكل الملكية المشتقة والذي يتم بملكية عدد كبير من المساهمين لعدد قليل من الأسهم، وهنالك الملكية المركزة التي تتسم بملكية عدد قليل من المساهمين لعدد كبير من الأسهم، وهيكل الملكية يؤثر على جودة التقارير المالية بشكل كبير.¹

رابعاً: النظم القانونية.

تحدد النظم القانونية دور القانون في التنظيم المحاسبي بصفة عامة وقوانين الشركات بصفة خاصة، ففي الدول ذات التوجهات القانونية في تنظيم السياسات المحاسبية والتي تطبق القانون الروماني أو المدني، نجد أن التنظيم المحاسبي يلحق بقانون الشركات ويميل النظام المحاسبي إلى التفصيل والتشابك ويقل تأثير مهنة المحاسبة في وضع المعايير المحاسبية، وذلك على عكس العديد من الدول ذات التوجهات غير القانونية في تنظيم السياسة المحاسبية والتي تطبق القانون العام مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

كما أن اختلاف السياسات المحاسبية التي يمكن لمنشأة الأعمال إتباعها في ظل النظم والتشريعات المختلفة بشأن بعض العناصر الواردة في القوائم المالية والتي قد تختلف من دولة لأخرى قد يؤدي إلى آثار مختلفة على رقم الأرباح المحقق في ظل كل منها، ومن ثم ضرورة بذل مزيد من الضغوط الدولية من قبل الهيئات المهنية لأغراض تحسين قابلية البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة للمقارنة.²

حيث تعتبر النظم القانونية والتشريعية المطبقة على مستوى الدولة، آلية جيدة لحوكمة الشركات، وأنها يمكن أن تساهم بشكل فعال في حل مشكلة الوكالة بين الإدارة وحملة الأسهم، وذلك من خلال توفيرها مجموعة من القواعد والروابط التي تهدف إلى حماية وضممان مصالح المستثمرين سواء كانوا مساهمين، أو دائنين من استغلال الإدارة، أو استغلال كبار المساهمين لأموال الأقلية من حملة الأسهم.³

¹ هشام محمد عواد، أثر هياكل الملكية المركزة على محتوى المعلومات للتقارير المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد 4، 2010، ص: 25.

² محمد حسين عبد الرحمن حسين، الفحص المحاسبي للتغير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة، غير منشورة، جامعة القاهرة، 2004، ص: 50-51.

³ محمد صديق عبد العزيز احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 230.

خامساً: المراجع الخارجي.

تبدو أهمية دور المراجع الخارجي كوسيلة إشراف خارجي مستقل مع شيوع ظاهرة الفصل بين الملكية والرقابة بالمنشأة، نظراً لأن الذي يقوم بهذا الدور شخص مستقل عن الأطراف الداخلية بالمنشأة، مما يؤدي إلى تقليل مشاكل الوكالة وعدم تماثل المعلومات، حيث تعمل المراجعة الخارجية على إطفاء الثقة في القوائم المالية من خلال إبداء رأي فني محايد في مدى عدالة القوائم المالية ومدى تعبيرها بوضوح عن المركز المالي ونتيجة النشاط، ويقع على عاتق المراجعة الخارجية باعتبارها أحد آليات حوكمة الشركات توفير تأكيد معقول عن مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية، والتحقق من المعلومات المقدمة لمجلس الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى، ويرى البعض أن المنتج الذي يبيعه المراجع لعملائه هو رأيه الفني عن القوائم المالية، ومن ثم فإنه يجب أن تحاول المهنة مقابلة وتحقيق توقعات مستخدمي القوائم المالية، بمعنى أن عمل المراجع استجابة لهذا التوقعات يجب أن يحاول توفير كل ما يحتاجه المستخدمون بقدر الإمكان أخذاً في الاعتبار القيود التي تفرضها مهنة المراجعة.¹

ويمثل المراجع الخارجي دوراً محورياً في مدى جودة التقارير المالية، حيث تتأثر جودة التقارير المالية بالمراجع الخارجي وذلك لأن الهدف من المراجعة الخارجية هو التخلص من الأخطاء المقصودة وغير المقصودة في التقارير المالية وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية، حيث نلاحظ مما سبق أن المراجع الخارجي يؤثر على جودة التقارير المالية من خلال ممارسته لأنشطة المراجعة بهدف إبداء رأي فني عن أنشطة الشركة، بشرط أن يتمتع بكامل الاستقلالية عند قيامه بمهنة المراجعة ويكون ذلك عندما تكون بالشركة لجنة مراجعة فعالة تتوافر فيها جميع الخصائص التي من شأنها أن تحقق استقلالية وحياد المراجع الخارجي، كما أنه يجب على المراجع الإلمام بما يحتاجه مستخدمي التقارير المالية من معلومات.

سادساً: المراجعة الداخلية.

يعتبر موضوع المراجعة الداخلية من الموضوعات التي تناولها الفكر المحاسبي منذ زمن طويل إلا أن معظم هذا الدراسات اهتمت بمعايير جودة المراجعة الداخلية ومدى اهتمام المراجع الخارجي بدراسة هذه المعايير عند اعتمادها على المراجعة الداخلية، وتعتبر المراجعة الداخلية والخارجية كلتاهما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية. كما أن تأثير المراجعة الداخلية مماثل لتأثير المراجعة الخارجية.

وعلى الرغم من أن المراجعة الداخلية لها تأثير على جودة التقارير المالية إلا أنه لم تنال هذا العلاقة القدر الكافي من الاهتمام والبحث المحاسبي.

¹ محمد الصديق عبد العزيز أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 231.

هذا وقد تناولت بعض الدراسات اختبار العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية، وتم التوصل إلى أن المراجعة الداخلية التي تتسم بالجودة المالية سوف تؤدي إلى زيادة الشفافية داخل الشركة بما تحققه من رقابة مستمرة تجعل أي تلاعب من قبل الإدارة عرضة للاكتشاف، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة جودة التقارير المالية.¹ ومنه نستنتج أن المراجعة الداخلية تستطيع أن تدقق في كل صغيرة وكبيرة تختص بعمليات الشركة اليومية، باعتبارها وظيفة دائمة بالشركة ويمكن أن تمد لجان المراجعة بالمعلومات التي تحتاجها بشكل دوري وبصورة صحيحة وشفافية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة جودة التقارير المالية.

سابعاً: المعلومات المحاسبية.

تقوم المعايير المحاسبية بدور هام في تنظيم السياسة المحاسبية ويتم ذلك من خلال استخدامها في إعداد وعرض التقارير المالية، ويتم إعداد تلك المعايير في ضوء الإطار الفكري للمحاسبة المالية، وأكد مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) أنه يجب توفير معايير عالية الجودة حتى يمكن توفير معايير ذات جودة عالية، إلا أن الآراء اختلفت بشأن هذه الجودة والمتطلبات التي يجب توفيرها في المعايير المحاسبية، وبرزت العديد من وجهات النظر لتقييم جودة المعايير المحاسبية وهي:²

- 1- **وجهة نظر واضعي المعايير المحاسبية:** حيث يهتمون بتحديد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعايير المحاسبية أثناء مرحلة الصياغة والإعداد حتى يمكن الوصول إلى معايير محاسبية عالية الجودة.
- 2- **وجهة نظر معدي ومراجعي التقارير المالية:** حيث يهتمون بالخصائص التي يجب توافرها في المعايير المحاسبية لتمتع المعايير بالقابلية والفهم والتطبيق وتحسين المعايير للأداء والممارسات المحاسبية أثناء مرحلة إعداد التقارير المالية ومراجعتها.
- 3- **وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية:** حيث يهتمون بتلبية المعايير المحاسبية لاحتياجاتهم وذلك من خلال مدى توافر خصائص معينة في المعلومات المحاسبية للحكم على مدى جودتها.
- 4- **وجهة نظر سوق الأوراق المالية:** حيث يتم تقييم جودة المعايير المحاسبية بمدى فاعليتها في تخصيص الموارد في سوق الأوراق المالية.³

¹ إيمان محمد سعد الدين، اثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجي عن فعالية الرقابة الداخلية علي تحسين جودة التقرير المالي بالتطبيق علي البيئة المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، العدد 1، 2008، ص: 301.

² هشام عواد مليجي، استخدام النظرية المحددة المتعددة في بناء إطار لمعايير تقييم جودة الأطر الفكرية للمحاسبة المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد 2، 2010، ص: 15.

³ احمد سعيد قطب، تقييم جودة معايير المحاسبة، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد 2، 2003، ص: 134.

المبحث الثاني: إطار ومنهج الدراسة الميدانية.

سنقوم من خلال هذه الدراسة بعرض عينة وحدود الدراسة متنوعة بتوضيح استثمار الاستبيان، التي تمثل قاعدة المعطيات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة الإحصائية، وهذا يتناول مراحل إعدادها ومختلف الظروف المحيطة والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة، وتحليل النتائج ومناقشتها.

المطلب الأول: عينة وحدود الدراسة.

الفرع الأول: عينة الدراسة.

الجدول رقم (1-2): يوضح الإحصائيات الخاصة بالاستبيان.

النسبة	العدد	البيان
100	72	عدد الاستثمارات الموزعة
86.11	62	عدد الاستثمارات الواردة
2.77	2	عدد الاستثمارات الملغاة
83.34	60	الاستثمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج الاستبيان.

الفرع الثاني: حدود الدراسة.

تقع حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- **الحدود المكانية:** تحاول هذه الدراسة استقصاء آراء المختصين في مجال الدراسة في ولاية الوادي.
- 2- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة بين تاريخ توزيع استمارة الاستبيان وتاريخ استلام آخر استمارة (من 23 ماي إلى 29 ماي 2021).

المطلب الثاني: أدوات وبرامج الدراسة.

اعتمدنا في هذا المطلب على أسلوب التحري المباشر باستخدام أداة الاستبيان والتي تعد من بين أهم الأدوات المتعلقة بالتقدير الشخصي للظواهر والأحداث، وهذا لمعرفة مدى تطابق وجهة نظر العينة المختارة من مجتمع الدراسة.

الفرع الأول: الاستبيان.

أولاً: تصميم الاستمارة.

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستثمار بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وقد استعنا ببعض المراجع لإعداد هذا الاستبيان، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، حيث تضم تسعة وعشرون سؤالاً، وتم صياغتها باللغة العربية وتم التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لاستمارة الاستبيان من حيث (دقة الأسئلة، وابتعادها عن الغموض، تغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة).

قمنا بوضعه في اختبار أولي قصد معرفة مدى إمكانية عمله بشكل ملائم، واستخراج النقائص والسلبيات التي قد تشوبه، خاصة التكرار أو طول الأسئلة والغموض والتعقيد، التي قد تجعل من أفراد العينة يشعرون بالملل، مما يقودهم لعدم التعامل مع الاستبيان بشكل جدي.

ومع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي صدرت عن الأستاذ المشرف، تم ضبط استمارة الاستبيان وصياغتها بشكل نهائي .

ثانيا : نشر استمارة الاستبيان على أفراد العينة.

بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

-المقابلة الشخصية : وهذا من خلال التسليم المباشر للاستمارة إلى المستجوب ومحاولة شرح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها كما أحيانا على ضرورة ملء الاستمارة في أقل وقت ممكن.

- الاستعانة بالغير: وهذا من خلال تسليم عدد معين من الاستمارات إلى بعض الزملاء في الولاية التي تمت فيها الدراسة.

-التسليم المباشر :وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من مكاتب المحاسبة.

ثالثا :هيكل الاستبيان.

تضمنت استمارة الإستبيان 29 سؤالاً، بوبت في محاورين رئيسيين، ولقد تم صياغة الأسئلة وفق النوع المغلق المعتمدة في التحليل على مقياس لكارتر الخماسي، وهذا للوصول بدقة إلى آراء المستجوبين حول المحاور المحددة . ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي:

-المحور الأول : يتضمن هذا المحور الأسئلة المتعلقة بشخصية المستجوب من خبرة ومجال العمل....الخ، ويحتوي على 05 أسئلة.

-المحور الثاني : يتضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بتحديد تأثير العوامل المرتبطة بالمراجع الخارجي وتقريره، ويحتوي على 10 أسئلة.

-المحور الثالث : يتضمن هذا المحور الأسئلة الخاصة بالعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية، ويحتوي على 14 سؤال.

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة.

قمنا خلال هذه المرحلة بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة، قصد بناء قاعدة معطيات والتي تتم إعدادها بالاعتماد على برنامج Excel 2013 تم تفريغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول.

لقد تم اعتماد على مقياس لكارث المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الاستبيان، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

أولاً: كيفية قياس متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على مقياس لكارث الخماسي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): الأوزان والاتجاهات لمقياس لكارث الثلاثي

لا يؤثر بتاتا	لا يؤثر	محايد	تأثير	تأثير قوي	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة
1,79 — 1	2.59 — 1.8	3.39 — 2.6	4.19 — 3.4	5 — 4.20	المجال

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام SPSS. دار الوفاء، السعودية،

ص: 17

ثانياً: طريقة جمع البيانات.

تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة للبحث على نوعين من المصادر هما:

1/ المصادر الأولية: وتتمثل في كل ما يتوفر من كتب متعلقة بالموضوع وكذلك رسائل ماجستير و ماستر متعلقة بالتقارير المالية والمراجع الخارجي.

2/ المصادر الثانوية: وتتمثل في تصميم استبيان موجه لذوي الاختصاص المحاسبي. (أنظر الملحق رقم (01) كأداة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بمجتمع البحث وتطبيقها على عينة ممثلة له.

كما احتوى الاستبيان على جزأين من الأسئلة وهي:

- الجزء الأول: متعلق بالأسئلة الشخصية ويتكون من فقرات (الجنس، السن، الشهادة العلمية، المهنة أو الوظيفة، الخبرة المهنية)؛
- الجزء الثاني: يناقش فرضيات الدراسة وتم تقسيمه إلى محورين كما يلي:
 - المحور الأول: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الأولى حول تحديد تأثير العوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي، وقد شمل (10) عبارات.
 - تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الثانية حول تحديد تأثير العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية، وقد شمل (14) عبارة.

الفرع الثالث: صدق وثبات أداة الاستبيان.

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة على نفس العينة وتحت نفس الظروف والشروط.

وقد تم التأكد من ثبات إستبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول:

الجدول رقم (2-3): معامل الثبات للاتساق الداخلي للفقرات

اسم المتغير	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	0,701
المحور الثاني	0,619
معامل الثبات الكلي	0,765

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS 22)

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن معامل ألفا كرونباخ الكلي يساوي ($a = 0,765$)، أكبر من (0,6) وهذا يدل على أن أداة القياس تمتاز بالثبات، وذلك يعني إمكانية الاعتماد على الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة نظرا لقدرته على إعطاء نتائج متوافقة مع إجابات المستجوبين منهم.

المطلب الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

الفرع الأول: عرض نتائج الخاصة بالمتغيرات الديمغرافية.

من أجل تحديد عينة الدراسة قمنا بتمثيل القسم الأول الخاص بالبيانات الشخصية والتي تصف عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS 22.

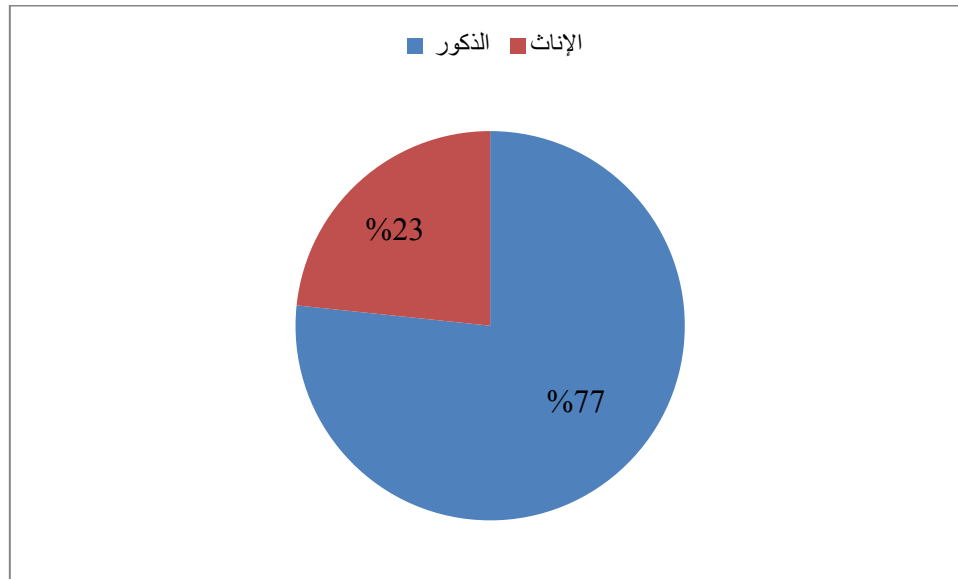
أولا/ توزيع أفراد العينة حسب الجنس: حتى تكون النتائج أكثر وضوحا قمنا بتمثيلها في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم (2-4): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
الذكور	46	%77
الإناث	14	%23
المجموع	60	%100

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V 22

الشكل رقم (2-2): تركيبة الأفراد حسب الجنس.



المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL).

- تتكون عينة الدراسة من 60 فرداً منهم 46 ذكر و14 منهم إناث، حيث يوضح الشكل أعلاه والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب الجنس أن نسبة الذكور 77% أعلى من نسبة الإناث الذي سجل 23% بنسبة كبيرة، وهذا راجع إلى تركز فئة الذكور في شركات المحاسبة أكثر من الإناث.

ثانياً/ توزيع أفراد العينة حسب السن:

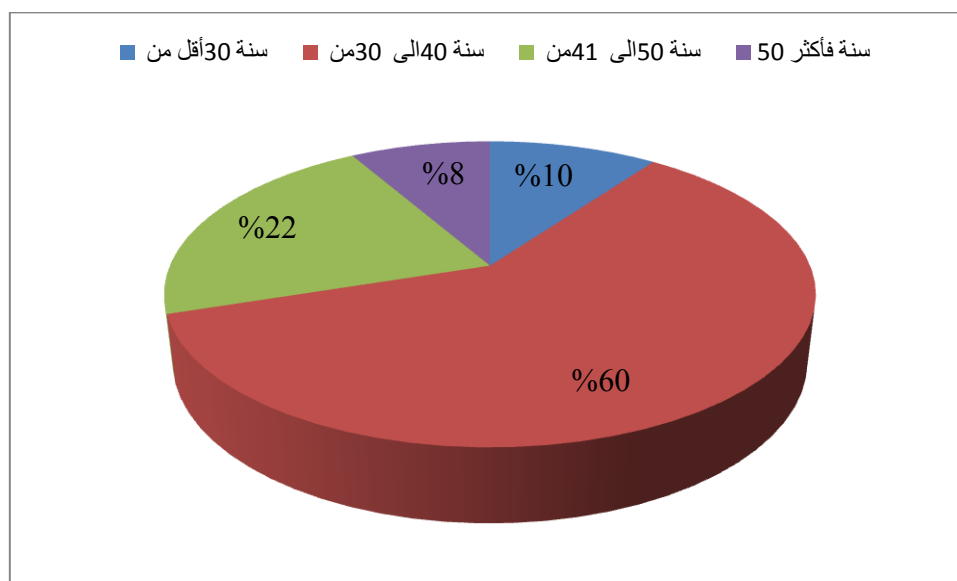
حتى تكون نتائج الدراسة أكثر وضوحاً قمنا بتمثيلها في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم (2-5): توزيع العينة حسب السن.

السن	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	6	10%
من 30 إلى 40 سنة	36	60%
من 41 إلى 50 سنة	13	22%
50 سنة فأكثر	5	8%
المجموع	60	100%

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

الشكل رقم (2-3): تركيبة الأفراد حسب السن.



المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

- يتبين لنا من الشكل أعلاه أن الفئة العمرية الغالبة لذوي الاختصاص المحاسبي (من 30 إلى 40 سنة) هي التي تمثل فئة الشباب أعلى نسبة بـ (60%) من حجم العينة وهذا راجع إلى الصحة البدنية التي تتمتع بها هذه الفئة إلى جانب قدرتها على تحمل شقاء العمل، حيث الفئة أن العمرية التي يتراوح عمرها من 41 إلى 50 سنة تمثل بنسبة (22%)، أما الذين أعمارهم أقل من 30 سنة فيمثلون نسبة (10%)، وأقل نسبة هي (8%) والتي تمثل الفئة العمرية أكثر من 50 سنة.

ثالثاً: توزيع أفراد العينة حسب الشهادة العلمية:

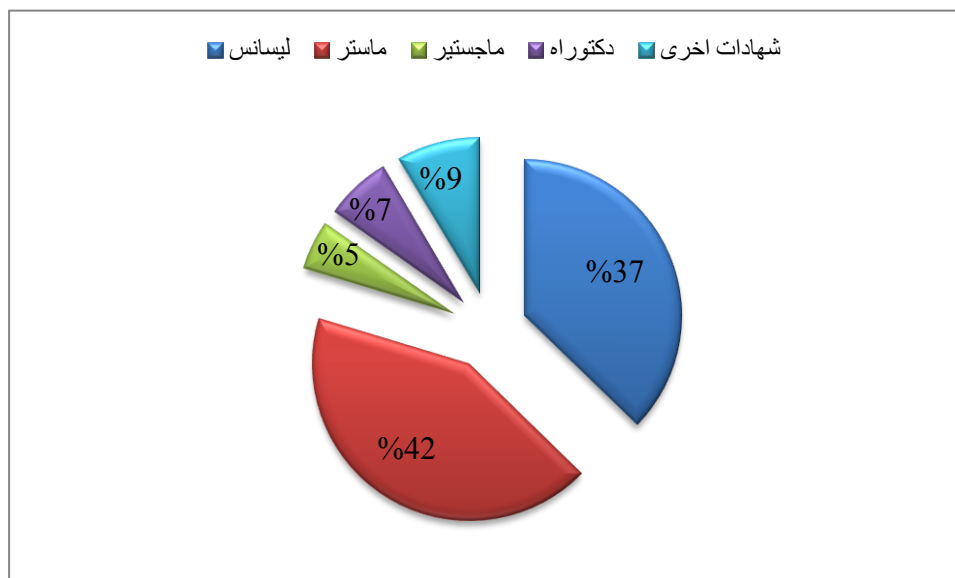
قمنا بتمثيل نتائج الدراسة في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم (2-6): توزيع العينة حسب الشهادة العلمية

الشهادة العلمية	العدد	النسبة
ليسانس	22	37%
ماستر	25	42%
ماجستير	3	5%
دكتوراه	4	7%
شهادات أخرى	5	9%
المجموع	60	100%

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V 22

الشكل رقم (2-4): تركيبة الأفراد حسب الشهادة العلمية.



المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

من خلال النتائج نلاحظ أن أكبر عدد كان لحاملي الشهادة الجامعية (ماستر) حيث بلغ عددهم 25 شخص بنسبة 42% أما (ليسانس) 22 شخص بنسبة 37% ويلاحظ أن أقل نسبة كانت للماجستير بنسبة 5%، في وهذا يدل على أن معظم العاملين بالشركة ذو مستوى تعليمي جيد، مما يجعلهم أكثر كفاءة وهذه من العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية ومنه جودة الشركة ككل.

رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب المهنة أو الوظيفة:

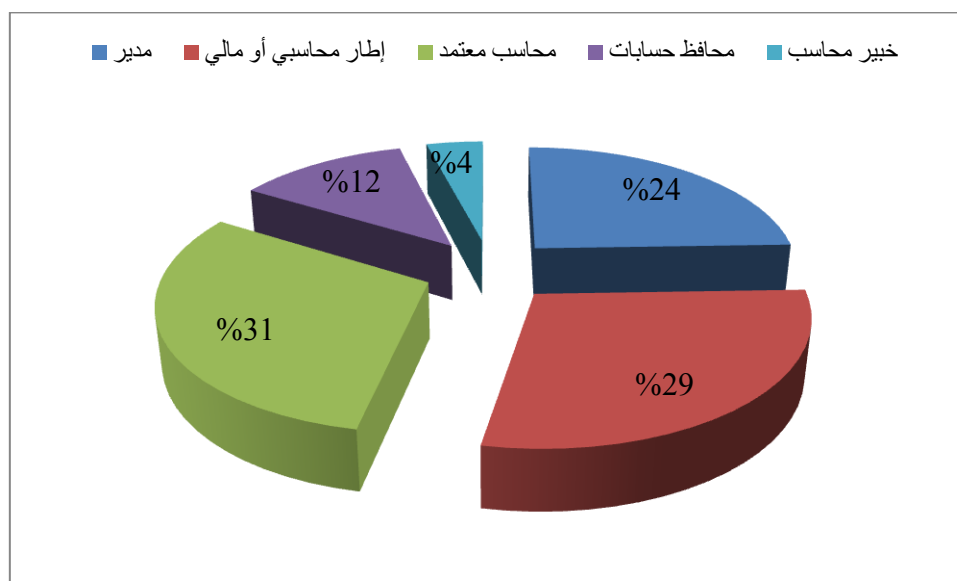
قمنا بتمثيل نتائج الدراسة في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم (2-7): توزيع العينة حسب المهنة

النسبة	العدد	المهنة
24%	12	مدير
29%	14	إطار محاسبي أو مالي
31%	15	محاسب معتمد
12%	6	محافظ حسابات
4%	2	خبير محاسب
100%	60	المجموع

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V 22

الشكل رقم (2-5): تركيبة الأفراد حسب المهنة.



المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

نلاحظ أن الذين يمتلكون مهنة "محتسب معتمد" هم الفئة التي غلبت على أفراد العينة الإحصائية بنسبة 31%، تليهما الفئة "إطار محاسبي أو مالي" بنسبة 29%، أما "مدير" 24%، لتسجل مهنة "محافظ حسابات" نسبة 12%، وأقل نسبة كانت لـ "خبير محاسب" بنسبة 4%.

خامساً: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

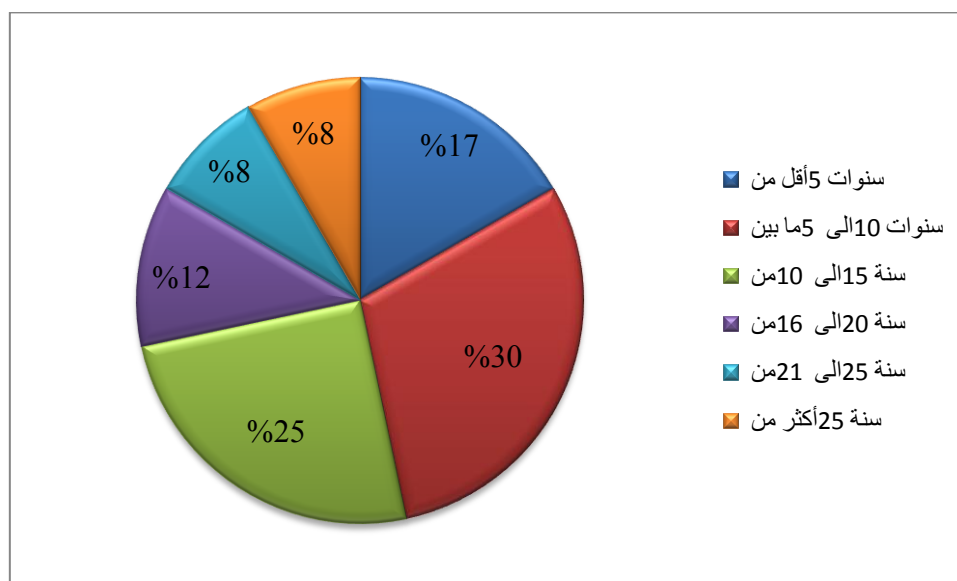
قمنا بتمثيل نتائج الدراسة فيجدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم (2-8): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة	العدد	الخبرة المهنية
17%	10	أقل من 5 سنوات
30%	18	ما بين 5 إلى 10 سنوات
25%	15	من 10 إلى 15 سنة
12%	7	من 16 إلى 20 سنة
8%	5	من 21 إلى 25 سنة
8%	5	أكثر من 25 سنة
100%	60	المجموع

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V 22

الشكل رقم (2-6): تركيبة الأفراد حسب الخبرة المهنية.



المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

نلاحظ أن الفئة التي تتراوح الخبرة المهنية لديهم من (5 إلى 10 سنوات) هم الفئة التي غلبت على أفراد العينة الإحصائية بنسبة 30% تليهما الفئة من (10 إلى 15) بنسبة 25%، في حين كانت أقل نسبة للسنوات (من 21 إلى 25 سنة) و (أكثر من 25 سنة) بنسبة 8%، وهذا يدل على أن ذوي الاختصاص المحاسبي يتمتعون بخبرة مهنية لا بأس بها.

✓ اختبار ارتباط و علاقة متغيرات الدراسة: بعد أن قمنا بتحليل خصائص العينة حسب البيانات الشخصية سنقوم في هذه الخطوة باستخدام معاملات الارتباط المتعدد للمحورين.

الجدول رقم (2-9): معاملات الارتباط بين المتغيرات.

Correlations			
		الفرضية الأولى	الفرضية الثانية
المحور الأول	ارتباط بيرسون	1	53.2%
	القيمة الاحتمالية (Sig)		0,000
المحور الثاني	ارتباط بيرسون	53.2%	1
	القيمة الاحتمالية (Sig)	0,000	

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

✓ التعليق: من خلال استقراء قيم العلاقات الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية متوسطة بين المحورين، حيث بلغت قيمة الارتباط بينهم (53,2%) عند مستوى (0.000)، وهذا يشير إلى أنه

كلما زادت أهمية العوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي بقيمة واحدة ازداد تأثير العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية بنسبة (53,2%).

الفرع الثاني: تحليل نتائج الاستبيان.

أولاً: اختبار فرضيات الدراسة.

سنقوم باستخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في المتوسط الحسابي للتعرف على الاتجاه العام لآراء أفراد العينة.

1- الاتجاه العام لآراء المستجوبين

سننظر لما يتعلق بعبارات الفرضية الأولى "تأثير العوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي" في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): تحديد تأثير العوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي

الرقم	تأثير قوي		تأثير		محايد		لا يؤثر		لا يؤثر بناتا		Mean	الانحراف المعياري	الاتجاه
	%	F	%	F	%	F	%	F	%	F			
1	43	72	15	25	1	2	1	2	0	0	4,67	0,601	تأثير قوي
2	28	47	30	50	1	2	1	2	0	0	4,42	0,619	تأثير قوي
3	34	57	24	40	2	3	0	0	0	0	4,53	0,566	تأثير قوي
4	33	55	21	35	4	7	2	3	0	0	4,42	0,766	تأثير قوي
5	8	13	23	38	21	35	7	12	1	2	3,5	0,93	تأثير
6	15	25	33	55	6	10	6	10	0	0	3,95	0,872	تأثير
7	30	50	25	42	2	3	2	3	1	2	4,35	0,84	تأثير قوي
8	31	52	22	37	5	8	2	3	0	0	4,37	0,78	تأثير قوي
9	28	47	29	48	2	3	1	2	0	0	4,4	0,643	تأثير
10	27	45	26	43	7	12	0	0	0	0	4,33	0,681	تأثير قوي
	النتيجة												تأثير قوي
											4,29	0,729	

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجداول السابقة فإن أغلب الاتجاه هو «تأثير قوي» أي أننا نسجل مستويات متجانسة، وأن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت للعبارة رقم (01) «فهم المراجع لواجباته ومسؤولياته» حيث بلغ (4,67) بانحراف معياري أقل تشتتاً (0,601)، كما نسجل أقل متوسط حسابي للعبارة رقم (05)

"تحميل المراجع مسؤولية أكبر عند عدم اكتشافه لتضليل"، الذي بلغ (3,5) بانحراف معياري أكثر تشتتاً (0,93)، وهذا يدل على أن فهم المراجع لواجباته ومسؤولياته تؤثر بصفة كبيرة على تقرير المراجع الخارجي ومنه على جودة التقارير المالية، كما يعتبرون أنه لا يجب تحميل المراجع مسؤولية أكبر عند عدم اكتشافه للتضليل.

سنستطرق لما يتعلق بعبارات الفرضية الثانية "تحديد تأثير العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية" في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11): تحديد تأثير العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.

الرقم	تأثير قوي		تأثير		محايد		لا يؤثر		لا يؤثر بتاتا		Mean	الانحراف المعياري	الاتجاه
	%	F	%	F	%	F	%	F	%	F			
1	40	24	45	27	12	7	3	2	0	0	4,22	0,783	تأثير قوي
2	22	13	48	29	20	12	8	5	2	1	3,8	0,935	تأثير
3	30	18	60	36	8	4	3	2	0	0	4,17	0,693	تأثير
4	28	17	50	30	12	7	10	6	0	0	3,97	0,901	تأثير
5	52	31	45	27	2	1	2	1	0	0	4,47	0,623	تأثير قوي
6	45	27	37	22	8	5	8	5	2	1	4,15	1,005	تأثير
7	15	9	60	36	20	12	3	2	2	1	3,83	0,785	تأثير
8	22	13	28	17	20	12	22	13	8	5	3,33	1,271	محايد
9	10	6	35	21	28	17	22	13	5	3	3,23	1,064	محايد
10	17	10	53	32	18	11	10	6	2	1	3,73	0,918	تأثير
11	50	30	38	23	12	7	0	0	0	0	4,38	0,691	تأثير قوي
12	50	30	42	25	5	3	3	2	0	0	4,38	0,739	تأثير قوي
13	38	23	53	32	5	3	3	2	0	0	4,27	0,71	تأثير قوي
14	50	30	37	22	12	7	2	1	0	0	4,35	0,755	تأثير قوي
النتيجة													
											4,02	0,848	تأثير

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت في عبارة رقم (05): "التأكد من صحة وسلامة القوائم المالية" حيث سجلت متوسط حسابي (4,47) بانحراف معياري أقل تشتتاً (0,623)، كما نسجل أقل متوسط حسابي للعبارة رقم (09) "وجود أو عدم وجود معلومات بديلة عن تقرير المراجع الخارجي"، الذي بلغ (3,23) بانحراف معياري أكثر تشتتاً (1,064) وهذا يدل على أن التأكد من صحة القوائم المالية من العوامل المؤثرة في جودتها.

ثانياً: تحليل نتائج (اختبار الفرضيات الفرعية).

سنقوم في هذا الفرع باختبار الفرضيات الثلاث السابقة.

1/ تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الأولى):

- **H0:** لا يوجد أثر للعوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية.
- **H1:** يوجد أثر للعوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية.
- **التحليل:** من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (2-10) الخاص بالفرضية الأولى، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (4,29) وهي تقع في المجال "تأثير قوي" بانحراف معياري (0,729)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد أثر للعوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية.

2/ تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الثانية):

- **H0:** لا يوجد أثر للعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.
- **H1:** يوجد أثر للعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.
- ✓ **التحليل:** من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (2-11) الخاص بالفرضية الثانية، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (4,02) وهي تقع في المجال "تأثير" بانحراف معياري (0,848)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد أثر للعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.

الخلاصة

تمثل التقارير المالية وسيلة الإدارة الأساسية لتواصل مع الأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال هذه التقارير يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج. ويعتبر الهدف الأساسي من إعداد التقارير المالية هو توصيل معلومات مالية ذات مصداقية وجودة عالية، تساعد مختلف أصحاب المصالح بالشركة في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة، ونظرا للتلاعبات التي تحدث مؤخرا في التقارير المالية للعديد من الشركات العالمية تزايد الاهتمام بمدى مصداقية وموثوقية المعلومات المصرح بها، ودرجة الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات عقلانية. حيث أصبح كل من يستخدم هذه المعلومات سواء أكان هذا المستخدم داخليا أو خارجيا يتساءل عن جودة هذه المعلومات ودرجة موثوقيتها، وكيف يمكن زيادتها.

لقد سعت هذه الدراسة إلى أثر تقرير مراجع الحسابات على جودة التقارير المالية، والمتمثلة في فحص القوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة وإبداء رأي مراجع الحسابات المهني فيها، حول مطابقتها التي يقوم للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما وتعبيرها عن الوضعية المالية للمؤسسة. والملاحظ مما سبق أن الدراسة كانت متمثلة في استبيان، وزع على عينة من المجتمع، تشمل محاسبين معتمدين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين من ذوي التخصص في مجال المراجعة والمحاسبة على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم وخبراتهم ولخصت هذه الدراسة :

- يوجد أثر للعوامل المرتبطة بأثير تقرير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية.
- يوجد أثر للعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول "ما مدى تأثير تقرير مراجع الحسابات على جودة التقارير المالية؟"، وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين الأول يتعلق بالإطار النظري لمراجع الحسابات، أما الفصل الثاني فقد خصص لجودة التقارير المالية وإطار الدراسة الميدانية، وسنتطرق في نهاية هذا البحث وضمن هذه الخاتمة إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات، وكذا تقديم بعض التوصيات يمكن إيجازها فيما يلي:

نتائج اختبار الفرضيات:

اختبار الفضية الأولى:

H0: لا يوجد أثر للعوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية.

H1: يوجد أثر للعوامل المرتبطة بتقرير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية.

يصف الجدول رقم (2-10) وجهة نظر المستجوبين حول تأثير العوامل المرتبطة بتقرير المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية.

ويشير الجدول إلى أن أغلب اتجاه هو "تأثير قوي" أي أننا نسجل مستويات متجانسة، فكانت أعلى قيمة للمتوسط الحسابي هي (4.67) بانحراف معياري أقل تشتتاً (0.601)، كما نسجل أقل قيمة للمتوسط الحسابي (3.5)، بانحراف معياري أكثر تشتتاً (0.93) وهذا يدل على أن فهم المراجع لواجباته ومسؤولياته يؤثر بصفة كبيرة على تقرير المراجع الخارجي، ومنه على جودة التقارير المالية، كما يعتبرون أنه لا يجب تحميل المراجع مسؤولية أكبر عند عدم اكتشافه للتضليل.

اختبار الفرضية الثانية:

H0: لا يوجد أثر للعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.

H1: يوجد أثر للعوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.

يصف الجدول رقم (2-11) وجهة نظر المستجوبين حول تأثير العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي هي (4.47) بانحراف معياري أقل تشتتاً (0.623)، كما نسجل أقل متوسط حسابي (3.25) بانحراف معياري أكثر تشتتاً (1.064)، وهذا يدل على أن التأكد من صحة القوائم المالية من العوامل المؤثرة في جودتها.

نتائج الدراسة:

- من خلال هذه الدراسة توصلنا لنتائج التالية :
- 1- إن المهمة الرئيسية للمراجع الخارجي هي فحص وتقييم الحسابات والقوائم المالية، ويكون الغرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني في القوائم المالية يوضع تحت تصرف مستخدمي هذه القوائم وبذلك يعتبر تقرير المراجع الخارجي بمثابة وسيلة الاتصال بينه وبين مستخدمي القوائم المالية للمراجعة.
 - 2- تعمل المراجعة الخارجية للحسابات على زيادة القدرة على توصيل المعلومات المحاسبية وهذا من خلال إعداد التقرير النهائي للمراجع والذي يحتوي على معلومات التي تتضمنها القوائم المالية والتي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات سواء الأطراف داخل او خارج المؤسسة.
 - 3- إن توافر الاستقلالية والحياد لدى المراجع الخارجي يعزز الثقة في الرأي الذي يبديه في تقريره عن المعلومة المحاسبية.
 - 4- تعتبر التقارير المالية للمراجعة المعدة من طرف المراجع الخارجي ذات أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومة المحاسبية.
 - 5- يمكن القول ان اغلبية المراجعين الخارجيين لولاية بسكرة لديهم المؤهل العلمي الكافي لفهم متغيرات الدراسة.
 - 6- هناك مجموعة من المعايير الواجب توافرها في تقرير مراجع الحسابات حتى يلبي حاجيات مستخدمي التقارير المالية.

التوصيات:

- بعد استعراض كل من الجانب النظري لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية، والدراسة الميدانية وتحليلها، وبعد استخلاص نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات، نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من المراجع الخارجي، ومستخدمي التقارير المالية، ويمكن أن نوردتها كما يلي:
- 1- نوصي بالاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمراجعي الحسابات وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعمالهم من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب المراجعة لتحسين مستوى أدائهم وتطويره حتى يتلاءم مع التطورات المستمرة في عالم الأعمال.
 - 2- نوصي المنظمات المهنية بالقيام بتحديد مسؤوليات المراجعين بشكل دقيق وذلك حتى يمكن لمستخدمي التقارير المالية أن يثقوا بأرائهم وبعادلة هذه التقارير في التعبير عن ميزانية المؤسسات.
 - 3- نوصي مكاتب المراجعة بزيادة الاهتمام بمراجعة التقارير المالية.

- 4- تفعيل دور مراجعي الحسابات والعمل على اتباع خطوات المراجعة، الامر الذي يؤدي الى زيادة الملائمة والموثوقية.
- 5- نقترح ايضا ضرورة تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين لتعزيز الثقة والجودة في التقارير المالية للمراجعة، وذلك من قبل المنظمات والهيئات المشرفة على المراجعة.

قائمة المراجع

الكتب :

- 1- احمد بسيوني شحاتة، المحاسبة المالية القياس والاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، القاهرة، 1992.
- 2- أحمد صلاح عطية، مشاكل المحاسبة والإفصاح في صناديق الاستثمار، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005.
- 4- الهادي آدم محمد إبراهيم، نظرية المحاسبة، جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، 2015 .
- 5- حاتم محمد الشيشني، أساسيات المراجعة- مدخل معاصر-، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 6- حازم هاشم الألوسي، "الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق"، ج1، ط1، دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، 2003.
- 7- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات- الناحية النظرية والعلمية-، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .
- 8- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر، الأردن، 2008.
- 9- رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير المراجعة الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.
- 10- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- 11- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد التدقيق والمراجعة: الإطار النظري -المعايير والقواعد -مشكل التطبيق العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 12- محمد الصيرفي، التحليل المالي-وجهة نظر إدارية محاسبية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- 13- محمد سمير صبان، عبد الوهاب نصر، المراجعة الخارجية - المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2020.
- 14- نعيم حسني دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، معهد الدراسات المصرفية، الأردن، 1995.
- 15- يوسف الكافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة، ط 1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

- 16- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
 - 17- عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
 - 18- عليان الشريف وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء 1، دار السيرة للنشر، عمان، 2000.
 - 19- يوحنا آل ادم، د. صالح رزق، المحاسبة المالية أصول وخصوم وقوائم مالية، عمان، دار الحامد للنشر، 2000.
- الرسائل والأطروحات:**
- 1- ابتسام فنيش، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2017.
 - 2- احمد طوايية، المحاسبة التحليلية كأداة لتخطيط ومراقبة الإنتاج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
 - 3- الأخضر لقلطي، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.
 - 4- براء الله ضياء الدين، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة ورقلة، 2016.
 - 5- بوبكر زريق، تفعيل المراجعة الخارجية كأداة للتحسين جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.
 - 6- جمال منصر، مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية -دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي-، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية: 2015.
 - 7- حاتم خالد عبد الكريم محمد، قصور التقارير المالية المنشورة وأثرها في اتخاذ القرارات في المؤسسات المالية-دراسة ميدانية على بنك النيل-، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، قسم المحاسبة، جامعة الشندي كلية الدراسات العليا بمصر، 2016.
 - 8- حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010.
 - 9- حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير، غير منشور، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2008.

- 10- حسام بوطفارة، عقبي خرفي، الالتزام بأخلاقيات المهنة ودوره في تحسين جودة خدمات مراجعي الحسابات دراسة عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة، 2015.
- 11- خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، 2011 .
- 12- زهيرة عبدون، دور مدققي الحسابات في اظفاء الشفافية على القوائم المالية دراسة حالة لتقرير محافظ الحسابات sarlk.trma -بجاية-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، اكلي محندا ولحاج، البويرة، الجزائر، 2018.
- 13- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية - دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة الماجستير، جامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 14- محمد حامد مجيد السمائي، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، عمان، 2016.
- 15- محمد حسين عبد الرحمن حسين، الفحص المحاسبي للتغير الاختياري في السياسات المحاسبية في منشآت الأعمال المتعثرة بغرض خدمة مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، رسالة دكتوراه في المحاسبة ، غير منشورة، جامعة القاهرة، 2004.
- 16- محمد صديق عبد العزيز احمد، حوكمة المراجعة ودورها في تقليل مخاطر المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019.
- 17- منى أحمد الجودي، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية-دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم المحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.
- 18- ناجي علي فرج الكايدكي، المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا، 2015.

- 19- ناصر الدين ديلمي، دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية _دراسة تطبيقية على آراء مراجعي الحسابات في الجزائر-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018.
- 20- نهلة محمد السيد إبراهيم، تأثير جودة التقارير المالية على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية تجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008.
- 30- عامر بالقاسم، هاجر، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل الماستر، قسم محاسبة، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2011.
- 31- عبد السلام عبد الله، سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.
- 32- عمر شرقي، التنظيم المهني للمراجعة_دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2012.
- 33- فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2003.
- 34- فاطمة علاق، مسؤولية مراجع الحسابات في الجزائر وأثره على مصداقية التقارير وفق معايير المراجعة الدولية _دراسة ميدانية_، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة وتدقيق، 2019.
- 35- علاق، اثر المراجعة الخارجية على جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.
- 36- سماح على العوض عجبنا حمد، الاستحقاقات المحاسبية وأثرها على جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، قسم المحاسبة، جامعة النيلين، السودان.
- 37- سعاد شكري معمر، التقارير المالية للمراجع وأنارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2020.

- 38- بلعيد، مساهمة المراجعة الخارجية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة المسيلة ، 2014.
- 39- وسيلة بوحالفة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.
- القوانين والمراسيم:
- 1- المادتين 06 و 08، القانون 01/10 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق 29 جوان 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، 2010.
- 2- المواد 07/13/14/17/21/22/23 من المرسوم التنفيذي رقم 96_136، المتضمن أخلاقيات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 15/04/1996، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، سنة 1996.
- 3- المواد 23/24/40 من القانون 01_10، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29/06/2010، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 42، سنة 2010 .
- 4- المادة 25 من القانون 01-10، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29-06-2010، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، سنة 2010.
- 5- المواد 26/27/29/31/33/34 من المرسوم التنفيذي رقم 96-136، المتضمن أخلاقيات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 21/03/2003 ، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، سنة 2003 .
- 6- المواد 31/32/33/36/37/38 من القانون رقم 01_10، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29/06/2010، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، سنة 2010.
- 7- المادة 63، القانون رقم 01_10 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجزائر، المؤرخ في 29 يونيو 2010، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 42، سنة 2010.

المجلات والمنتديات:

- 1- احمد عبد الوهاب، أحمد عيد، محددات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في سوق رأس المال المصري، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد 1، 2013.
- 2- أحمد سعيد قطب، تقييم جودة معايير المحاسبة، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد 2، 2003.
- 3- البشير زيدي وسعيد يحيى، جودة التقرير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي - دراسة حالة مجمع صيدال، م 2، م 9، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، 2014.
- 4- أمال محمد عوض، دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، 2010.
- 5- أنيسة حرفوش، البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 1، 2020.
- 6- إيمان محمد سعد الدين، اثر تقرير الإدارة والمراجع الخارجي عن فعالية الرقابة الداخلية علي تحسين جودة التقرير المالي بالتطبيق علي البيئة المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، العدد 1، 2008.
- 7- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، 2009.
- 8- رشا حمادة، قياس اثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، العدد 4، 2014.
- 9- زين العابدين بن بريمة، تقرير المراجع الخارجي ودوره في تعزيز ثقة مستخدمي البيانات المالية لمنشات الأعمال بالسودان، المنتدى المصري السابع والثمانون، السودان، 2012.
- 10- نعيم توماس مرهون الزيايدي، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، 2015.

- 11- عبد اللطيف محمد خليل، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات - دراسة تحليلية وميدانية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 2003.
- 12- عبد الفتاح أحمد على خليل، قياس المضامين التقييمية لممارسة أنشطة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، العدد 67، 2006.
- 13- علي عبد الباسط كمون، حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد 55، 2012.
- 14- صالح محمد رضا، دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد 3، 2010.
- 15- سهير الطنملي، دور حاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، كلية التجارة، العدد 2، 2011.
- 16- هدى خليل إبراهيم الحسني، مسؤولية مراقب الحسابات، مجلة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، 2011.
- 17- هشام محمد عواد، أثر هياكل الملكية المركزة على محتوى المعلومات للتقارير المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد 4، 2010.
- 18- هشام عواد مليجي، استخدام النظرية المحددة المتعددة في بناء إطار لمعايير تقييم جودة الأطر الفكرية للمحاسبة المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد 2، 2010.

الملاحق

الملحق رقم 01



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

قسم العلوم المالية والمحاسبية



إستبيان

أخي الفاضل/أختي الفاضلة

نضع بين أيديكم هذا الإستبيان، بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم فيما يتضمنه من محاور، لإستيفاء البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني لنيل شهادة الماستر في تخصص المحاسبة بعنوان:

اثر تقرير مراجع الحسابات على جودة التقارير المالية

ولهذا يسعدنا مشاركتكم في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الملحقة بهذه الإستمارة بعد قراءة كل عبارة قراءة متأنية من أجل الوصول إلى نتائج مفيدة و واقعية.

وأحيطكم علما أن إجاباتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرا لتعاونكم

-رميساء بوليف.

-إيمان خضير.

-ابتسام قادري.

الرجاء وضع علامة (x) في الخانة المناسبة.

1- الجنس:

أنثى - ☐

ذكر - ☐

2- السن:

من 50-41 سنة ☐ -

من 40-30 سنة ☐ -

أقل من 30 سنة ☐ -

50 سنة فأكثر ☐ -

3- الشهادة العلمية:

دكتوراه ☐ -

ماجستير ☐ -

ماستر ☐ -

ليسانس ☐ -

شهادة أخرى ☐

- أذكرها.....

4- المهنة أو الوظيفة:

محاسب معتمد ☐ -

إطار محاسبي أو مالي ☐ -

مسير ☐ -

أستاذ جامعي أكاديمي ☐ -

خبير محاسب ☐ -

محافظ حسابات ☐ -

- وظيفة أخرى

5- الخبرة المهنية:

من 10 إلى 15 سنة ☐ -

ما بين 5 إلى 10 سنوات ☐ -

أقل من 5 سنوات ☐ -

أكثر من 25 سنة ☐ -

من 21 إلى 25 سنة ☐ -

من 16 إلى 20 سنة ☐ -

الأسئلة الخاصة بالدراسة :

المحور الأول: يهدف هذا المحور إلى تحديد تأثير العوامل المرتبطة بتأثير تقرير المراجع الخارجي

لا يؤثر بتاتا	لا يؤثر	محايد	تأثير	تأثير قوي	التفاصيل	
					فهم المراجع لواجباته ومسؤولياته.	1
					فهم المراجع لمخاطر حدوث التضليل.	2
					كفاءة المراجع وخبرته المهنية .	3
					إستقلالية المراجع وموضوعيته ونزاهته.	4
					تحميل المراجع مسؤولية أكبر عن عدم إكتشافه لتضليل .	5
					تستغرق عملية المراجعة الوقت الكافي الذي تحتاجه طبيعة المهام التي يقوم بها.	6
					التعليم المستمر للمراجع.	7
					يتم التخطيط لعمليات المراجعة بشكل كفؤ وفعال قبل القيام بها .	8
					يجب على مراجع الحسابات الفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة والنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة لتخطيط لعملية المراجعة	9
					معايير إعداد تقرير مراجع الحسابات.	10

المحور الثاني : يهدف هذا المحور إلى تحديد تأثير العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية.

لا يؤثر بتاتا	لا يؤثر	محايد	تأثير	تأثير قوي	التفاصيل	
					اتخاذ قرارات مستخدمى التقارير المالية.	1
					تؤثر التقارير المالية على أصول وإلتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها.	2
					توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها.	3

					4	مراعات إحتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات بمختلف مصالحهم والفائدة التي يروجونها منها.
					5	التأكد من صحة وسلامة القوائم المالية.
					6	عدم تنظيم مهنة مراجعة الحسابات بشكل سليم .
					7	تناسب مستوى الصياغة مع مستوى معرفة المستخدم وخبرته.
					8	إهتمام الشركات بشكل تقرير المراجع أكثر من إهتمامها بمضمون ودقة المراجعة نفسها.
					9	وجود أو عدم وجود معلومات بديلة عن تقرير المراجع الخارجي.
					10	وجود أو عدم وجود تحفظات بالتقرير.
					11	قابلية فهم معلومات التقرير.
					12	الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية.
					13	وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية.
					14	مدى توافر الثقة في تقرير المراجع الخارجي.

"نشكركم على حسن تعاونكم معنا،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

الملحق رقم 02

1. معامل الثبات للاتساق الداخلي للفقرات

أولاً: ألفا كرونباخ الكلي:

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	60	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	60	100,0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,765	24

ثانياً: ألفا كرونباخ الفرضية الأولى (المحور الأول).

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,701	10

ثالثاً: ألفا كرونباخ الفرضية الثانية (المحور الثاني).

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,619	14

2. المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري (تقييم متغيرات الدراسة من وجهة ذوي الاختصاص

المحاسبي).

Descriptive Statistics					
	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
فهم المراجع لواجباته ومسؤولياته	60	2	5	4,67	,601
فهم المراجع لمخاطر حدوث التضليل	60	2	5	4,42	,619
كفاءة المراجع وخبرته المهنية	60	3	5	4,53	,566
استقلالية المراجع وموضوعيته ونزاهته	60	2	5	4,42	,766
تحميل المراجع مسؤولية أكبر عند اكتشافه لتضليل	60	1	5	3,50	,930
تستغرق عملية المراجعة الوقت الكافي الذي تحتاجه طبيعة المهام التي يقوم بها	60	2	5	3,95	,872
التعليم المستمر للمراجع	60	1	5	4,35	,840
يتم تخطيط لعمليات المراجعة بشكل كفؤ وفعال قبل القيام بها	60	2	5	4,37	,780
يجب على مراجع الحسابات الفهم الكافي لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة والنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة لتخطيط لعملية المراجعة	60	2	5	4,40	,643
معايير إعداد تقرير مراجع الحسابات	60	3	5	4,33	,681
اتخاذ قرارات مستخدمي التقارير المالية	60	2	5	4,22	,783
تؤثر التقارير المالية على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها.	60	1	5	3,80	,935
توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها.	60	2	5	4,17	,693
مراعاة احتياجات مستخدمي التقارير المالية من المعلومات بمختلف مصالحهم والفائدة التي يربونها منها.	60	2	5	3,97	,901
التأكد من صحة وسلامة القوائم المالية.	60	2	5	4,47	,623
عدم تنظيم مهنة مراجعة الحسابات بشكل سليم.	60	1	5	4,15	1,005
تناسب مستوى الصياغة مع مستوى معرفة المستخدم وخبرته.	60	1	5	3,83	,785
اهتمام الشركات بشكل تقرير المراجع أكثر من اهتمامها بمضمون ودقة المراجعة نفسها.	60	1	5	3,33	1,271
وجود أو عدم وجود معلومات بديلة عن تقرير المراجع الخارجي	60	1	5	3,23	1,064

وجود أو عدم وجود تحفضات بالتقرير	60	1	5	3,73	,918
قابلية فهم معلومات التقرير	60	3	5	4,38	,691
الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية	60	2	5	4,38	,739
وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية	60	2	5	4,27	,710
مدى توافر الثقة في تقرير المراجع الخارجي	60	2	5	4,35	,755
Valid N (listwise)	60				

3. التكرارات الديمغرافية

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	46	76,7	76,7	76,7
	أنثى	14	23,3	23,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

السن					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنة	6	10,0	10,0	10,0
	من 30 الى 40 سنة	36	60,0	60,0	70,0
	من 41 الى 50 سنة	13	21,7	21,7	91,7
	50 سنة فأكثر	5	8,3	8,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الشهادة العلمية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	22	36,7	36,7	36,7
	ماستر	25	41,7	41,7	78,3
	ماجستير	3	5,0	5,0	83,3
	دكتوراه	4	6,7	6,7	90,0
	شهادة أخرى	6	10,0	10,0	100,0

	Total	60	100,0	100,0	
--	-------	----	-------	-------	--

المهنة أو الوظيفة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مسير	12	20,0	20,0	20,0
	إطار محاسبي أو مالي	14	23,3	23,3	43,3
	محاسب معتمد	15	25,0	25,0	68,3
	محافظ حسابات	6	10,0	10,0	78,3
	خبير محاسب	2	3,3	3,3	81,7
	أستاذ جامعي أكاديمي	4	6,7	6,7	88,3
	وظيفة أخرى	7	11,7	11,7	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

الخبرة المهنية					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	10	16,7	16,7	16,7
	ما بين 5 الى 10 سنوات	18	30,0	30,0	46,7
	من 10 الى 15 سنة	15	25,0	25,0	71,7
	من 16 الى 20 سنة	7	11,7	11,7	83,3
	من 21 الى 25 سنة	5	8,3	8,3	91,7
	أكثر من 25 سنة	5	8,3	8,3	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

4. اختبار ارتباط وعلاقة متغيرات الدراسة: معاملات الارتباط المتعدد.

Correlations			
		الفرضية الأولى	الفرضية الثانية
الفرضية الأولى	Pearson Correlation	1	,532**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	60	60
الفرضية الثانية	Pearson Correlation	,532**	1

	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	60	60
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			